الإعداد السياسي للحرب ضد العراق

تمهيد:

- أولا: النشاط السياسي الأمريكي لشن الحرب ضد العراق
- ثانيا: المنظور السياسي الأمريكي لحدود استخدام القوة ضد العراق
- ثالثا: قدرة الولايات على شن الحرب في إطار تحالف دولي أو منفرد
- رابعا: البعد السياسي لتخطيط الحرب ضد العراق
- خامسا: تأثيرات المعارضة الدولية على الحرب ضد العراق

• أعد هذا الفصل : لواء أ ح / عثمان كامل حسين الخبير الاستراتيجي.
لواء أ ح بحري / محمد يسري قنديل الخبير الاستراتيجي.
لواء أ ح طيار د/ مصطفي إبراهيم الشرقاوى الخبير الاستراتيجي.

تمهيد:

لقد جاء حدث ١١ سبتمبر مفاجئاً تماماً لكل التوقعات، أدى إلى حدوث شرخ عميق فى منظومة الأمن القومى الأمريكى، التى وجدت موقفاً لم تشهده من قبل يهدد بصورة مباشرة ولأول مرة تلك المنظومة التى كانت وظلت تستبعد إمكانية حدوث مثل هذه الضربة الجوية باستخدام وسائل مدنية[1] ويخترق الجدار الأمنى بأسلحته المتطورة، ويعرى تماماً أوجه القصور فى الأجهزة الأمنية والاستخبارية الأمريكية بالرغم مما تملكه من قدرات تكنولوجية تستطيع أن تسمع دبة النمل وترصد حركتها، هذه القدرات التى تمثل ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من "قدرة معرفية" عالية المستوى فى إطار ثورة الاتصالات والمواصلات والمعرفة الواسعة لكل ما يدور فى جميع أنحاء العالم مع قدرة عالية فى سرعة تحليل المعلومات الغزيرة المتدفقة سواء من الأقمار الصناعية أو طائرات التجسس ووسائل كشف متحركه فى البحار والفضاء وعلى الأرض، ومنظومة لها مجالات التعاون المخابراتى مع دول صديقة، بما يحقق وجود عيون ساهرة يقظة تبلغ عما تراه فى وقته، كل هذا أثبت إمكانية تخطى الجدار الأمنى واختراق سريع وصولاً إلى أهداف منها وزارتين سياديتين (الخارجية والدفاع) ومركز التجارة الخارجية الذى يمثل قاعدة اقتصادية وصرحاً اقتصادياً مما ترتب عليه أزمة قومية كبرى أنعش لوبى الحرب ودفع الأمريكيين كرأى عام يطالب بالحرب تسيطر عليه النزعة العسكرية وغطرسة القوة، وليس هذا بغريب على المجتمع الأمريكى حيث إن العقلية فى الثقافة القومية الأمريكية تتمثل فى ازدهار وانتعاش لوبى الحرب فى أوقات حدوث أزمات قومية ليكون هذا اللوبى بمثابة قوة سياسية تتحرك نحو الحرب، وتؤيد بل وتطالب بالاستخدام الحاسم للقوة وتمارس ضغوطاً شديدة على القيادات السياسية حتى لا تضيع

الوقـت فى مفاوضات وحوارات من أجل فرض العقوبات الصارمة ولا تضيع الوقـت فى عقد جلسات المداولات بمجلس الأمن، بل اختيار التوجه السريع إلى مهاجمة العدو بكل ما تملكه من وسائل القوة المتاحة والممكنة ولو تطلب الأمر الاسـتخدام النووى فليكن، هذا التوجه يمثل الأصولية الثقافية الحالية لجماعات اليميـن فـى الحزب الجمهورى والذين أطلقوا على أنفسهم "المحافظون الجدد" وكأن هذه الجماعات التى تدير السياسة الخارجية فى حكومة الرئيس بوش كانت علـى موعـد مع الذين نفذوا الهجوم، ولو أنهم ليسوا بالقطع على موعد متفق عليه، ولكن هذا الحدث الإرهابى أتاح لهم فرصة تاريخية لامتلاك مقاليد الأمور فـى قبضـتهم وممارسـة نفوذهم وضغطهم المستمر لفرض آرائهم وأفكارهم وثقافتهم كبرنامج لاستراتيجية أمريكية عالمية ولمدة عشر سنوات قادمة..

يجـدر الإشارة إلى أن المحافظين الجدد من اليمين الجمهورى تشكلوا فى عهـد الرئـيس ريجان، وبدأت تتبلور إستراتيجيتهم فى مسارين أولهما "الهيمنة على العالم" والثانى" التأييد المطلق لإسرائيل" وتأسست لهذا الاتجاه الفكرى قاعدة سياسـية ائتلافية تضم أقطاب حركة المحافظين الجدد وائتلاف اليمين المسيحى ودخـول الائتلافيين فى علاقة تحالف منظم مع الليكود الإسرائيلي، وقد تحركت هـذه الجماعـة لـتحقق توليها قيادات ومراكز الفكر لحركة المحافظين الجدد ووصلوا إلى أهم المراكز فى الحكومة الأمريكية فى عهد بوش خاصة فى البيت الأبيض ووزارة الدفاع وهذا ما يفسر أن مستشارة الأمن القومى ووزير الدفاع والعسـكريين أصبحوا مقربين من الرئيس بوش وتراجع دور وزارة الخارجية مما جعل السياسيون يصفون هذا التحول بأنه عسكرة السياسة الأمريكية، إن هذا التحول يمثل إمدادا لجذور الأصولية الأولى من التاريخ الأمريكى والمتمثل فيما يطلـق علـيه "ثقافـة الجاكسونية.." وهى منسوبة إلى الرئيس جاكسون، وهو الرئيس الأمريكى الذى كان له نفوذ وتأثير فى فترة الحرب الأهلية عام ١٨١٢. وهذه هى مبادئ الجاكسونية القديمة[٢] والتى فى تصورى هى "النظرية السياسية للحرب" The Polotical Theory of War:.

* دور رئيسى للمؤسسة العسكرية.
* الحروب الوقائية مطلوبة أحياناً.
* اغتيال الزعماء ليس خطأ.
* عدم الاكتراث بالقانون الدولى والمؤسسات الدولية.
* العالم سيظل أسير الفوضى والعنف.

لقد عصفت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بفكرة أن القرن الواحد والعشرين قرن سلام واستقرار ليحل مناخ من العنف والفوضى ويعيش العالم أسيراً لهذا المناخ، الذى يجعل الولايات المتحدة الأمريكية - وقد تبوأت كرسى الزعامة على العالم - لديها قوات مسلحة تسليحاً قوياً وأن تكون دبلوماسيتها قاطعة وحاسمة، وفى أوقات معينة يجب أن تقاتل فى حروب وقائية، ولا يعتبر من قبيل الخطأ القيام بعمليات تخريب لحكومات أجنبية أو اغتيال زعمائها وعلى الجاكسونيين أن يلقوا على الزعماء السياسيين مسئولية الفشل فى اتخاذ إجراءات مشددة حيث يشغلون وقتهم بالتوجه إلى محاولة تطبيق القانون الدولى، ومن معتقدات هذه الجماعات الجاكسونية عدم الالتزام بالقانون بل الأخذ بالعرف ولا يهمهم الالتزام بالأخلاق فهم يفصلون بين المشاكل الأخلاقية وبين الحرب ولا يقيمون وزناً للأخلاقيات فى إدارة السياسة الخارجية، ولكن قد تهدأ هذه المبادئ عندما يكون هناك غياب للتهديد الأمنى للولايات المتحدة فيكونون أقل عدوانية، وللجاكسونيين أفكاراً واضحة حول كيفية خوض الحروب وكيفية التعامل مع الأعداء، لهذا فهم يحددون نوعين من الأعداء وبالتالى نوعين من الحروب العدو الأول "شريف" يقاتل قتالاً نظيفاً ويجب مواجهته بنفس طريقته والثانى عدو "غير شريف" يقاتل فى حرب غير شريفة وفى تلك الحالة فلا مراعاة لأى قواعد.

لقد أصبح واضحاً أن هذه المبادئ محل تطبيق فى الإدارة الأمريكية لبوش، وعندما حدثت "الصدمة" القوية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اندفع الفكر الجاكسونى بقوة طاغية للتحرك وساعده على ذلك تشكيل الإدارة الأمريكية الحالية من هذه

الجماعـــة الجاكســـونية، وقـــد أصبح واضحاً أن واضعى الوثيقة الإستراتيجية الجديـــدة للأمـــن القومى الأمريكى التى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ وتضمنت الأفكـــار الجاكســـونية التى ظهرت منذ ١٩٠ عاماً والتى تتناول تحديداً واضحاً للأفكار عن الحروب الوقائية، وعسكرة السياسة الخارجية ولتكون الحروب هى روح السياسة الخارجية، لمواجهة الشر ومبعوثى الشيطان، وسيظل العالم أسيرا للفوضى والعنف واغتيال الزعماء وتخريب الحكومات الأجنبية وعدم الاكتراث بالقانون الدولى والمؤسسات الدولية.

ولقـــد أصـــبح واضحاً أن واضعى الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية حرصوا على وضع الهدف الإستراتيجي" أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على كرسى زعامة العالم والقطبية الأحادية بأى ثمن".

مـــن هذا المفهوم انطلق فكر مجموعة المحافظين الجدد الذى تتكون منهم الإدارة الأمريكية لحشد الرأى العام الأمريكى فى تيار جارف تغلب عليه النزعة العســـكرية وطلـــب الحرب وانطلقت تغذى مشاعر الحرب أو مثلما قال خبراء السياسة الأمريكية أن مجموعة "الصقور" فى حكومة بوش أعلنت حرباً لا تهدف إلىحـــل ســـلمى للمشكلة التى يقاتلون بسببها بل الغرض هو إقحام أنفسهم من حـــرب إلـــى حـــرب أخرى لها جوانبها النفسية وبذلك يضمنون تحول السياسة الخارجـــية الأمريكـــية إلى استخدام القوة العسكرية كأولوية أولى دون انتظار، وشن حروب متتالية دون توقف لما تحمله من أفكار الشر والمؤامرة العالمية[٣]. وانطلاقـــاً من الوضع الجديد الذى وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فيه. وخوفاً من العودة إلى "العزلة"، كان لابد لها أن تحتفظ بسيطرتها السياسية على ثروات العالم الطبيعية، مما يجعلها تسعى إلى إيجاد مناخ عام متوتر بحيث يظل العـــالم بحاجـــة إلـــيها وتظل هى ضرورية بالنسبة للعالم، وحانت الفرصة مع الهجـــوم الذى تعرضت له نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومنذ هذا الـــيوم قامـــت الولايـــات المـــتحدة الأمريكية بتحويل "القاعدة" إلى قوة راسخة وشـــيطانية ليصـــبح "الإرهاب" موجوداً فى كل مكان، وتتعمد الولايات المتحدة

الأمريكـية أن تعطى "الإرهاب" وضع القوة العظمى، نتيجة لذلك تأسست حالة حـرب مستمرة على العالم فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتدد الولايات المتحدة الأمريكية بوجود "الشر" فى العالم مما يستوجب استخدام القوة فى فرض الـنظام، ومـن هذا الحين ومع تزايد الضعف الاقتصادي والعسكرى أصبحت أمـريكا أقـل تسامحاً، وأصبحت تعمل على تأكيد هيمنتها على العالم ولكن هذا الواقـع لن يستمر طويلاً ففى المستقبل القريب ستفقد الولايات المتحدة الأمريكية فرصتها الأخيرة للسيطرة على العالم وتتحول إلى قوة كبرى مثل القوى الأخرى بعـد أن تخرج من دائرة هيمنة أوروبا وروسيا والصين واليابان[٤] وذلك نتيجة طبيعـية فالواقع يؤكد على أن الحرب ضد الإرهاب هى ضد العالم، ثم الحرب ضـد العراق وشعار قطب الشر الذى يضم العراق وكوريا الشمالية وإيران إنما هو فى الحقيقة مسببات قد تفقدها قوتها.

لقـد أصـبح مـنطق الحرب يفرض نفسه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فالحـرب ضـرورة حتمية والتدخل ضد السيادة فى إطار العولمة والمشكلات الأمنـية للقـرن الواحد والعشرين لن يكون من السهل حلها، نحن ندخل عصراً تنقلب فيه كل القواعد التقليدية رأساً على عقب وأخطر ما فى هذا العصر زوال الفوارق بين العمل العسكرى والقانون الدولى وضياع الشرعية والعدالة الدولية، لذلك كان لابد أن يبقى العالم فى حالة توتر بإشعال حروب محدودة والتى جاءت فرصـتها مع الهجوم الإرهابى الذى تعرضت له مدينتا نيويورك وواشنطن فى ١١ سـبتمبر ٢٠٠١، وقـد قامـت الولايات المتحدة بتحويل "القاعدة" إلى قوة راسخة وشيطانية ليصبح الإرهاب موجوداً فى كل مكان من البوسنة حتى الفلبين ومـن الشيشان إلى باكستان ومن لبنان إلى اليمن وهو ما يعطى "الشرعية" على أى عملـية "عقابـية" تقـوم بها، فى أى مكان وفى أى زمان، وعليه فقد قامت بتأسـيس "حالة حرب مستمرة" على مستوى العالم اعتبرها المحللون السياسيون أنهـا بمثابة حرب رابعة عالمية وقد نجحت الولايات المتحدة بما تملكه من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية فى تشكيل تحالف دولى وتضامنت كل

دول العالم معها ونددوا جميعهم بالهجوم الذى تعرضت له نيويورك، وقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مسرحية سياسية تضم ثلاثة فصول[٥]. الأول: ألا تقدم حلولا نهائية لأى مشكلة ليظل هناك مبررات لعمل عسكرى مستمر للقوة الوحيدة فى العالم، والثانى: التركيز على القوى الصغرى مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية الذى من شأنه إعطاء القوة الأمريكية قيمة، مع تأجيل دور القوى الكبرى مثل أوروبا واليابان وروسيا وعلى المدى الطويل الصين الشعبية فى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى السيطرة على العالم، حيث تتهيأ الفرصة السانحة لأن تكون قادرة على تطوير أسلحتها الحديثة بحيث تكون أمريكا فى مقدمة الدول فى سباقها للتسلح وفكرة الإرهاب تخدمها وتساعدها على أن تبقى العالم فى حالة حرب وأن تظل هي القوة الضرورية فى العالم، وتبرز حقيقة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت الإسلام عدوا بعد الشيوعية ومن أجل شن حرب صليبية عالمية.

يأتى التصور أن العالم مقبل على أن تكون تهديداته من خصوم تشبه تنظيم القاعدة وذلك نتيجة لانعكاس حالة الخوف والرعب التى دخلت قلب المجتمع الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واقتناعه بأن أجهزة المخابرات خذلته حيث فشلت في التنبؤ بما حدث، وهذا ما فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تهب لتدافع عن نفسها وعن العالم ضد هذا النوع من التهديدات، كما أنه يرى أن الأمم المتحدة كيان ميت وأن الحقوق العالمية للمجتمع الدولي قد تجاوزت حق الدول في تقرير مصيرها، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد ولا تقلل من حالة تأهبها ويقظتها كقوة عالمية مع الوضع فى الاعتبار أن هذا الشكل من الحروب لن يكون فيه نصراً محققاً، حيث ستتعرض الدول إلى هجمات وتهديدات لجماعات ومنظمات شبيهة بتنظيم القاعدة مع احتمال تعرض الدول لهجوم بأسلحة دمار شامل وعلى تلك الدول أن ترد بالانتقام من دول تراها مسئولة عن هذه المنظمات. بما يعنى تجاهل السيادة ودور الأمم المتحدة وانتهاك القانون الدولى وهذا في مواجهة الإرهاب بالحرب وهذا ما يجعل منطقة

الشرق الأوسط مسرحاً لعمليات مقاومة الإرهاب حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن المنظمات الإرهابية لها قواعدها فى دول منطقة الشرق الأوسط[٦].

أولاً : مراحل النشاط السياسي الأمريكي لشن الحرب ضد العراق

اتسم الإعداد السياسى للحرب من خلال سياق إدارة أمريكية يمينية متطرفة وهو سياق عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعليه فإدارة بوش تفضل العمل المنفرد وترفض أى قيود لحرية الولايات المتحدة الأمريكية فى استخدام قواتها مع الاستهانة بقواعد القانون الدولى وتحرص على أن لا يكون هناك أى شكل من الانعزالية الأمريكية فهذا لايتفق مع حياة هذا العصر الذى يتسم بالانفتاح إمكانية تجاوز الحدود للدول وبالتالى التدخل دون مبالاة بالسيادة فالعولمة تبيح ما كان ممنوعاً والولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها الريادى وزعامتها على العالم فليست هناك دعوة للانعزالية أو البقاء داخل حدوده ولكنه يدعو إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على "إدارة الأزمات والحروب من منطلق القوة" بكل صورها وأشكالها بما يجعلها تتمتع بالأمن والرفاهية والديمقراطية فى ظل الحرص على المصالح القومية بمعنى أنها لا تحرص على أى ارتباط مع العالم فيما عدا ما يتعلق باستخدام القوات المسلحة.

فاليمين المتطرف يرى أن العالم مصدر التهديد للولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإن موقع العراق يجعلها مصدرًا للتهديد وبالتالى فكونها هدفاً محتملاً لعمل عسكرى أمر منطقي ونظرتها إلى أمنها في أنه تحقيق الأمن المطلق ولهذا فهمها الأول أمنياً وهو القضاء على الإرهاب، هذا فقد رفعت إدارة بوش شعار "لا حياة مع الإرهاب"[٨] ولكن حدث تغيير بدخول عناصر جديدة فى مرحلة تالية ظهرت فى خطاب الرئيس الأمريكى أمام الكونجرس فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ والتى تمثل وجهة النظر فى مرحلة تالية للفصل الأمريكى ضد الإرهاب، وكان أهمها إضفاء الطابع "الأيديولوجي" على الحرب ضد الإرهاب وهذا ما قاد إلى ضرورة أن يجرى إصلاح سياسى فى بلاد عربية وإسلامية (تغيير بعض النظم السياسية

العربـــية ومـــنها النظام العراقى والليبى والإيرانى والسورى وآخرين) على أن تكـــون إحدى المهام التى تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية عند إدارة الحرب.

الإعداد لتحالف دولي ضد الإرهاب

فـــى إطـــار أن العالم منقسم إلى قسمين واحد "للأخيار" (المؤيدين للولايات المـــتحدة الأمريكـــية) ويشـــكلون تحالفاً دولياً والآخر "الأشرار" (غير مؤيدين للولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية ويشـــكلون محـــور الشر **بجميع** الدول المارقة ويســـتحقون العقـــاب الأمريكى) ووصفهم الرئيس الأمريكى فى حديثه بأن لهم تـــبعات سياسية لها عمق أيديولوجى، تجعلهم يتدخلون فى الشئون الداخلية لدول أخرى يصل إلى مستوى تغيير النظام الحاكم، ويحق القول أن الشخصيات التى اعتـــبرت إرهابية وضعت فى قائمة تمهيداً لتصفيتها بجانب قائمة أخرى للدول المارقة (محور الشر) يجب التدخل لوقف نشاطها باستخدام القوة العسكرية مثل حالـــة أفغانســـتان والعـــراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا والسودان وسوريا، ويجب تأديبهم، وعليه فإن هذا التقسيم للعالم وفقاً للرؤية الأمريكية يجعل الدول المؤيدة للقطب الأمريكى تدخل فى إطار التحالف الدولى لمواجهة الإرهاب بينما الدول غير المؤيدة تكون مضادة وتنقسم إلى نوعين

إمـــا أنهـــا مجـــرد دول معارضة للحرب أو أخرى مارقة وعلى استعداد لممارسة معارضتهم باستخدام القوة والتى قد تلجأ إلى أسلوب "إرهاب الدولة".

وعلـــيه فالـــرؤيا الأمريكـــية لتكوين تحالف دولى أول خطوة نحو الإعداد السياسى لضرب العراق وتعنى جهودا دولية مشتركة لتحقيق الأهداف الأمريكية للحرب ضد العراق، وفى سبيل تليين إرادات الدول غير المؤيدة تمارس أمريكا ضـــغوطاً شديدة على هذه الدول إما لضمها إلى التحالف أو لردعها عن التوجه نحـــو أعمـــال تـــتعارض مع الخط السياسى الأمريكى، كما أن الدول الموالية والمؤيـــدة سيكون لها دور مؤيد للطرف الأمريكى فى تحقيق فرض إرادته على

المجتمع الدولى وإصدار قرارات إدانة أو قرارات بإرسال قوات تحت علم الأمم المتحدة أو تأييد دولى واسع النطاق يعزز من شرعية وعدالة العمل المشترك الأمريكى، وعليه فقد كان الهدف الرئيسي من الإعداد السياسى هو كسب التأييد الدولى للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وكسب مصداقية وشرعية للعمل المشترك سواء باستخدام القوة أو استخدام ملفات العمل السياسى والدبلوماسى، مع شل القدرات للعمل المضاد للدول التى تعارض الانضمام للتحالف الدولى، حتى لو أدى الأمر إلى تنفيذ الحرب خارج الإرادة الدولية، بإعلان عدم القناعة بما يفعله النظام العراقى من إخفائه للأسلحة ومراوغات بهدف إضاعة الوقت دون طائل أو فائدة وعليه فكان يجب عدم الانتظار والبدء فى الحرب بقرار من الأمم المتحدة أو بدونه، واستمرار الحشد العسكرى.

معالجة سلوك الدول المعارضة (المارقة)

تلجأ الولايات المتحدة إلى منطلق القوة والمرونة فى معالجة موقف المعارضة الدولية بالتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان لبناء مجتمع ونظام دولى جديد لتحقيق السلام والأمن الدوليين والقضاء على ظاهرة الإرهاب، وذلك عن قناعة بأن الإدارة الأمريكية أكثر إدراكاً بأن ارتباط المصالح الأمريكية مع مصالح دولية أخرى تتطلب تنشيط الدور الدبلوماسى الأمريكى بما يحسن فى العلاقات الأمريكية مع دول العالم ويظهرها بأنها تسعى إلى المثالية والديمقراطية والشرعية، وأن حربها ضد الإرهاب لصالح المجتمع الدولى ولكن بما لا يخل بمبادئ اليمين المتطرف ودون تعارض مع المصالح الأمنية والاستراتيجية باعتبارها قيمة غير قابلة للتفاوض، ويظل اليمين المتطرف يسعى إلى استخدام القوة العسكرية باعتبارها قوة متفوقة متاحة يجب وضعها كآلية رئيسية فى أى نزاع مقبل، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد فى كل مناسبة الإعلان بأنها تسعى إلى تهيئة الديمقراطية بنجاح وإلى إرساء قواعد الاستقرار واحترام السياسة والقانون وحقوق الإنسان.

فى مجال الإعداد السياسى للحرب ضد العراق

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار الإعداد السياسى لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية على حسم الموقف بأن تتصل مع وسائل الإعلام، وذلك بما يحقق تقديم المشورة للجانب العربى الخليجى المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية، وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية فى صمت وهدوء على تحقيق رغبات الأفراد حيث تميل فى أن يكون التعاون الاستراتيجي سمة رئيسية فى الإعداد السياسى وبما يمكن من عقد تحالفات عسكرية يكون لها دور رئيسي فى تحديث بناء المجتمع الكويتى كما تحرص الإدارة الأمريكية على أن تفرق بين النظام والفرد فى دائرة المجتمع السعودى، وتفضل الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون طابع التحالفات متغيراً مع الوضع فى الحسبان أن الناتو لا يمتلك القدرات الكافية لتحقيق فاعلية التعاون فى الحرب ضد العراق وبالشكل الذى لا يعقد عليها الأمور وبالأخص تلك المتعلقه بالمهمة الجديدة للناتو "الحرب ضد الإرهاب".

إن المعارضة الفرنسية الألمانية لاشك فى أن لها انعكاس واضح على رفض فكرة التعاون فى مواجهة العراق باعتبارهما من الدول الأعضاء فى حلف الناتو وفضلت الإدارة الأمريكية أن يكون تحالفها مع المملكة المتحدة وإستراليا وأسبانيا كرغبة جاءت تلقائية من هذه الدول وألا تتشدد فى مواجهة دول الحلفاء التي تعارض الحل العسكرى حتى لا يحدث انقسام وشرخ لا يمكن إصلاحه داخل الناتو بل استمعت إليهم واحتوت الموقف وسمحت لمسافة من التفاهم وفتح الطريق إلى طرح طريق للعمل السلمى، بما يحقق المرونة الفكرية، ولكن ظل الحل العسكرى له وجود فى داخل القيادة السياسية الأمريكية تستخدمه وقت اللزوم، وهذا يتفق مع فكر اليمين المتطرف الذى لايفضل التعامل مع الأزمات فى إطار تحالفات متعددة الأطراف إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على مبادرة التعاون الاستراتيجي مع دول الحلف والدول الخليجية بما حقق إجراء حشود عسكرية أمريكية وبريطانية وإستراليا وأسبانية تتفق مع

الخطه العملياتية للحرب ضد العراق، كما فضلت الإدارة الأمريكية إعطاء دور لتركـيا كدولة جوار جغرافى للمسرح وذلك فى إطار الإعداد السياسى للمسرح، وعلـيه فإن الإعداد السياسى هدف إلى تحقيق الشراكة لمجموعة من الدول فى حملة سياسية أمريكية ضد الإرهاب فى العراق.

تحجيم دور أسلحة الدمار الشامل فى النظام العالمى الجديد.

تغـيرت الـرؤيا الأمريكـية لليميـن المتطرف نحو حيازة بعض الدول وبـالأخص المارقة إلى أسلحة الدمار الشامل مما تطلب اعتبار وجودها خطراً وتهديـداً أمنـياً لا يمكـن السكوت عنه، حيث تخشي الإدارة الأمريكية الحالية إمكانـية إحراز جماعات متطرفة فى دول مارقة هذه النوعية من الأسلحة التى لهـا قدرات دمار هائلة بما يهدد الأمن الأمريكى والدولي وضرورة العمل على معالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل ولهذا فأحد أهداف الحرب ضد العراق كان تجـريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها حتى لا يتعرض الأمن والسلام الدوليان للتهديد من تلك الفئات الإرهابية.

وعليه فقد أضافت الرؤيا الأمريكية مفهومين استراتيجيين جديدين

المفهوم الأول: أن التهديد الأهم للأمن القومى الأمريكى هو نقطة التقاطع بيـن الراديكالـية والتقدم التكنولوجى سواء كانت لدى جماعة سياسية أو دولة معينة.

المفهـوم الثانى: أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة اليدين أو فى حالة انتظار لحدوث التهديد بل ستكون سباقة للهجوم بمجرد اكتشاف الخطر، وهذا المفهوم يقلل من أهمية الردع.

ولهـذا فان العراق واجه ضغوطاً سياسية مستمرة باتهامه بحيازته لأسلحة الدمار الشامل وهذا يعنى أنه لم يتعاون بصورة كافية مع لجنة المفتشين ويخالف القرار ١٤٤١ مما استوجب توجيه الضربة العسكرية له.

الموقف السياسي الأمريكى وتشدده

لقـد أصـبحت الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد إدارة بوش الذى يمثل اليمين المتطرف أو المحافظون الجدد أكثر استعدادا لاتباع سياسة خارجية نشطة وأكثر استعدادا للتو ـط فى صراعات في أماكن متفرقة من العالم ولديها الجرأة علـى التدخل فى شئون الغير مع قدرة مكتسبة على صياغة عالم ونظام عالمى جديدين ولو بالقوة يكونان تحت هيمنتها.

ومـنذ بـدأ المنحنى البيانى للتصعيد ضد العراق فى الارتفاع وتأكيد أمريكا على ضرورة القيام بعمل عسكرى ضد العراق فى المقابل بدأ الرأى العام يوجـه انـتقاداته لإصـرار الولايات المتحدة الأمريكية على الضربة العسكرية للعراق مع تحرك أوروبي وعربى وإسلامى ولدول عدم الانحياز وإعلان رفض الضـربة العسكرية للعراق وبالأخص أن الجانب الأمريكى لم يستطع تقديم أدلة كافية تدين العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل.

ورأى الإدارة الأمريكية :

* أن اتخـاذ قرار بتوجيه الضربة العسكرية سيؤدى إلى بناء تحالفات ليس بالضـرورة عبر قدرتها على الإقناع ولكن يجب الحزم مع ضعف حالة الدول الأخـرى مما يشجع على القيام بعمل عسكرى أمريكى، وعليه فإن دول الاتحاد الأوروبى سوف تلحق بها وبدرجات مختلفة، ويعتقد الأمريكيون أن قدرتهم على دفع الدول الأوروبية للالتحاق ستوفق ولكن بدرجات متفاوتة.

* أن الأمريكيين مقتنعون بأن الدول العربية لن تكون فى الدفعة الأولى من الملتحقين بالحملة العسكرية ولكنهم لن يعارضوا استخدام قواعدهم العسكرية فى الحملة العسكرية الأمريكية.

* أن الإعداد السياسى للحرب يغطى فترة من الوقت تسمح ببناء التجمعات الاستراتيجية لشن هجوم على العراق.

فـــى الوقت الذى أصبح فيه النظام الأمنى الإقليمى العربى للمنطقة يتطلب بالضـــرورة وجـــود أرضـــية سياسية مختلفة تماماً عما هى عليه بحيث تكون أولويات العمل العربى المشترك قادرة على تحقيق السلام الذى تدعمه الشرعية والعدالـــة الدوليتيـــن محققاً للحقوق المشروعة لشعوب المنطقة دون استثناء مع قبول إسرائيل على أن لا يكون لها وضعاً متميزاً على حساب الحقوق العربية، وأن تتضـــافر الجهود العربية لتحقق نمواً اقتصاديا فى إطار تعاون تظلله الثقة المتـــبادلة حتى يصل الجميع إلى مستوى حياة أفضل تتمتع به فى حرية أفضل يكون بمثابة الدعامة الأمنية لاستقرار المنطقة، جاءت أحداث الحادى عشر من ســـبتمبر لتصبح القضية المحورية "الحرب العالمية ضد الإرهاب" التى أدت إلى أن يتولى القطب الأوحد الأمريكى كافة القضايا والمشكلات من منظور التصدى لظاهـــرة الإرهاب ومجابهة الإرهاب المضاد، وإذا كانت الحملة الأمريكية ضد الإرهـــاب لاقت استجابة فورية من المجتمع الدولى فإن الدول العربية كان لها وقفـــة قويـــة لمؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب على أرض أفغانســـتان، ولكـــن الأصـــابع الخفية لإسرائيل استطاعت أن تؤثر على القضية الأمريكية واقتناعها بأن مصدر الإرهاب الدول العربية والإسلامية التى لديهـــا منظمات إرهابية تستطيع أن تهدد أمن العالم، وتعمدت إسرائيل أن تخلط الأوراق فـــي يد الولايات المتحدة الأمريكية لوصم الكفاح الوطنى بأنه إرهاب وأن كافـــة المنظمات الشعبية والإسلامية منظومات تمارس الإرهاب، مما جعل الـــدول العربـــية فـــى موقف لا تحسد عليه بعد أن انتفت صفة منظمات الكفاح الوطـــنى، لتصبح منظمات إرهابية أرغمت الدول العربية من أن توقف دعمها وإمكانية تقديم المساعدات لهذه المنظمات فى كفاحها الوطنى، وحدث شلل داخل القيادات العربية أدى إلى عزل قيادات المنظمات الفلسطينية عن مصادر دعمها، وعجـــزت الـــدول العربية عن المساس بأى ادخارات عربية وإسلامية جمعت لمعاونـــة هـــذه المـــنظمات الوطنـــية فى كفاحها وإلا اعتبرت مخالفه للشرعية وخارجة عنها إذا ما قدمت أى أموال لمساندة أفراد هذه المنظمات الذين يعانون من البطالة، وتعزز السلوك الأمريكى المنفرد فى التعامل مع الإرهاب، وقد أثار

الرئـــيس الأمريكى فى أحد خطبه أن على إيران أن تكف عن مساندة الإرهاب بالمال وكذلك سوريا بينما اتهم العراق بإيواء عناصر إرهابية من "القاعدة" رغماً عن عدم وجود أدلة جديدة.

مـــن هذا المنطلق يصبح من الأهمية تحديد مفهوم الإرهاب وتبرئة الدول العربية من هذه التهمة وذلك :

* أن الإرهـــاب ظاهرة دولية يزعج العرب أن يكونوا محل اتهام بها، كما يجـــب الـــتعامل معهـــا بـــدون تمييز أو معايير مزدوجة، وقد تميزت الجهود والإجراءات لمواجهة تغليب الحل العسكرى على الحل السياسى.

* أن الفكـــر الأمريكى يسيطر عليه تقسيم العالم إلى معسكرين متصارعين، معســـكر الولايـــات المتحدة الأمريكية الذى يتصدى ليواجه الدول التى لا تقف بجانـــبه والـــتى اعتـــبرها بوش دولاً تمارس إرهاب الدولة، أو محور الشر أو المارقة.

* إذا كـــان المجتمع الدولى قد وقف بكامله لمواجهة الإرهاب فى أفغانستان إلا أن هذا الوقوف لن يكون بنفس الصورة مع العراق أو أى دولة عربية أخرى وذلـــك لاخـــتلاف الموقف.. هناك اعتراض متزايد على الهجوم العسكرى على العـــراق لـــيس قاصـــراً على الدول العربية بل من دول كبرى حيث تتعرض مصـــالحها للضرر، ولكن تظل الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لها قوات موجـــودة فعلا في قواعد عسكرية بدول الخليج لم يكن ممكناً منعها من استخدام تلـــك القواعد ولكن هناك امتناع عن اشتراك قوات عسكرية عربية فى الهجوم على العراق، وبينما تدعى الولايات المتحدة أن هناك صلة بين العراق والقاعدة فإن الدول العربية ترى عدم وجود أى دليل على ذلك، ولو كان هناك أدلة فكان يجب عرضها على مجلس الأمن للبت فى القضية: كما أن التفتيش الصارم على إمكانـــات العـــراق مـــن أسلحة الدمار الشامل لم يثبت وجود مخزون من هذه

الأسلحة حتى الآن، وهذا هو نفس الموقف الأوروبى الرافض للهجوم العسكرى طالما أن الأدلة غير كافية، والفرصة لحل سياسى وليس عسكرياً قائمة.

* إن الاعـــتراض علـــى الموقف الأمريكى من المسألة العراقية فى أنه كان يجب أن يعطى له مساحة من الوقت كافية ليسمع الجانب الأمريكى لوجهة النظر العربية فلا يجب أن تكون وجهة النظر قاصرة على الرؤيا الإسرائيلية.

* كمـــا يجـــب ألا تكون هناك معايير مزدوجة فإسرائيل ترتكب كافة صور الإرهاب التى تدعى زيفاً أنها حق الدفاع عن النفس، ولا يمكن قبول هذا التفسير فالاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية حقيقة والكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى ضد هذا الاستعمار حق مكفول له شرعيته وقانونيته.

ومن هذا المنطلق فإن الحرب تعتبر انتهاكا للقانون الدولى وتضر بالمصالح العربـــية والدولية ولأن أى تقسيم للأراضى العراقية يعد انتهاكا فى حق السيادة العراقـــية على أرضها، وأن الهجمات العسكرية تسفر عن خسائر بشرية باهظة وخســـائر فى الممتلكات كما تؤدى إلى عدم استقرار وفوضى فى المنطقة، وأن إصـــرار الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الحرب له انعكاسات سلبية على الموقف الأمنى بالمنطقة، وسوف يفسر الغزو الأمريكى للعراق فى العالم العربى على أنه موقف وتوجه سياسى أمريكى للهيمنة على المنطقة وأن تضع الولايات المـــتحدة الأمريكـــية يدهـــا علـــى البـــترول وأن هذا الهجوم يتفق مع السياسة الإســـرائيلية الرامـــية إلى تفتيت الصف العربى بما يضر بالمصالح المشتركة الأمريكـــية – العربـــية، وأن مثل هذه التفسيرات تسئ إلى العلاقة المتبادلة بين الـــدول العربـــية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية وتؤدى إلى تداعيات خطـــيرة فـــلا يمكـــن قـــبول تغيير النظم العربية بالقوة أو استخدام "الضربات الوقائـــية"، إن هـــذا يعنى فتح الباب إلى تجاوزات فى القانون الدولى بما يعنى نكسة للشرعية والعدالة.

مؤتمر القمة العربي فى مواجهة الحرب :

كانـــت الدعوة إلى مؤتمر القمة العربى وقفة لمواجهة المخاطر والتحديات الموجهـــة إلى الأمن القومى العربى، تمثلت فى الرفض العربى للاتهامات التى تلقـــى جـــزافاً على الدول العربية، فالدول العربية ليست دول الشر أو المارقة والـــدول العربية ليست خارجة على الشرعية الدولية، بل تطالب بتطبيقها الدول العربـــية ليســـت قواعد للإرهاب الدولى، الدول العربية ليست متهاونة فى حق شعوبها أو فى سيادتها على ثرواتها القومية، فالبترول سلعة استراتيجية يحرسها أبناؤها، الدول العربية ليست دعاة حرب بل سلام، الإسلام دين التسامح لا يقبل نزعة الشر والإرهاب بل يدعو إلى السلام، وتبقى الحقيقة التى تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولى أن إسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية محـــور الشـــر الذى يهدد السلام والأمن وليست الدول العربية المسالمة، ويظل السؤال الملح أليس الأجدر أن توجه تكاليف الحرب وما يعقبها من إعادة إعمار التى قد تتجاوز ٦٥٠ مليار دولار على شعوب فقيرة تعانى من قلة الغذاء وعدم وفرة الكساء وتفشى الأمراض التى تفتك بالأطفال؟!.

ليـــت الأمـــر قاصر على خسائر مادية بل الخسائر البشرية بجانب تدمير القـــيادات العســـكرية العراقية والقوات ومؤسسات الدولة الاقتصادية والصناعية والبنـــية الأساسية العراقية والجسور وأنظمة المياه والكهرباء والصرف الصحى والملاجـــئ والمستشـــفيات، وتعطيل وسائل الاتصال والنقل ولم يستبعد انقسام العراق إلى شمال كردى وجنوب شيعى ووسط سنى، وهناك يأتى دور المقاومة العراقية الذى يبدأ بعد انتهاء الحرب بالقوات النظامية.

كـــان انعقاد مؤتمر القمة العربى في أول مارس يأتى فى وقت لا يتجاوز عشـــرة أيـــام قبل قيام الحرب، وعليه فالعد التنازلى كان قد بدأ وعلى المجتمع الدولى أن يقول كلمته لحسم الموقف السياسى، والحقيقة لم تكن هناك أى مبادرة سياســـية مـــن الـــدول المعارضة كما أن الأمم المتحدة كانت فى حالة انتظار، ومؤتمـــر القمـــة العربى رفض الحرب وضرورة حل الأزمة العراقية فى إطار

حـــوار منســـق مع الأمم المتحدة. ولكن كل التقديرات أشارت أن بوش لم يكن ليـــتخلى عـــن قـــرار الحرب، وظل هناك تساؤل حول أين ستتجه هذه الحشود العسكرية الأمريكية فى حالة قبول حل سياسى؟، هل تكون فى حالة انتظار لحين الانتهاء من الأزمة الكورية؟ وهو الأرجح فى حالة قيام أزمة مع إيران.

عقـدت القمـــة العربية لإعلان موقفها الرافض لمنطق الحرب مقررة عدم مشـــاركة أى قـــوات عربـــية فـــى العملية العسكرية حفاظاً على أمنها القومى فاستخدام القوة له مخاطر أمنية متزايدة، لايمكن السكوت عليها، وقد أكد العرب علـــى أن شـــئون العـــالم العربى شأن عربى داخلى، لا يجوز التدخل فيه، وأن الطـــريق الأمـــثل للتعامل مع القضية العراقية والقضية الفلسطينية الاحتكام إلى الشرعية الدولية فى إطار منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن تحترم السيادة الوطنية، إن العمل العربى المشترك يخدم قضاياه بروح الفريق الواحد فالخلافات تضعف موقف الصمود العربى وأن طريق الحرب محفوف بالمخاطر وبالخسائر البشرية والمادية الفادحة لجميع الأطراف دون استثناء.

جـــاءت محاولات تجنب الحرب من منطلق إعطاء الفرصة الكافية للعراق لكـــى يعلـــن عمـــا لديه من أسلحة دمار شامل، وأن تحقيق الشرعية ومصداقية الـــتحرك النشط لتدمير ما لدى العراق من أسلحة دمار يكون التحرك جزءاً من توجـــه دولى مع قيام العراق بتقديم كل تعاون ممكن وتوفر الحرص على تنفيذ جمـــيع القـــرارات بهـــذا الخصـــوص (طبقاً لقرار ١٤٤١). وأن يكون من الضرورى ربط أمن العراق مع أمن فلسطين فكلاهما يحتاج إلى اهتمام بالغ .

وتجـــئ هـــذه التحديات لعرقلة مسيرة التنمية لشعوب المنطقة، الأمر الذى يتطلـــب سرعة اتخاذ القرارات الدولية الكفيلة بحماية البشر والبيئة فإن العرب ليســـوا دعاة عدوان وحرب ولا يضمرون شراً لأحد ولكنهم يطالبون بحقهم فى العـــيش فـــى سلام وطمأنينة وأن يكون إسهامهم من أجل رفعة الحق ومحاربة التعصب والإرهاب والتطرف. ولن تتحقق جهود السلام إلا بالتعاون فى تحقيق

هذا الهدف النبيل، وكلهم أولاد آدم وعلى الأسرة الدولية أن تشارك فى مواجهة الحظر المشترك.

لقد جاء عقد المؤتمر بما يؤكد على ضرورة العمل من أجل مصالح الأمة العربية، ويكون تكليف اللجنة برئاسة أمير البحرين للاتصال مع المسئولين فى مناطق التأثير فى العالم (الأمم المتحدة - أمريكا - أوروبا - العراق) ولابد من خطة إعلامية لمخاطبة العالم بلغة مناسبة تحرك مشاعرهم ولكن للأسف الشديد رفضت العراق مقابلة هذه اللجنة بحجة أن الظروف غير مهيأة لذلك.

وهناك من يجهز لمؤتمر قمة تونس المقبل الذى من أهم قضاياه ضمان سيادة الدول وسلامتها ووحدة أراضيها وتحريم استخدام القوة والعنف وحل جميع الخلافات العربية بالطرق السلمية وانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونية ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية، وحتى يتحقق هذا فالمطلوب اليقظة العربية والسعى إلى حشد الطاقات نحو تحقيق سلام عادل خال من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة بالكامل.

اتفاق السلام يؤدى إلى تجنب ويلات حرب جديدة بالمنطقة كما أن مؤتمر القمة ومؤتمر عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى قوة معارضة للحرب يبقى السؤال الملح هل يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين والإقليميين؟ وهل أمكن فعلاً تغيير مسار الاتجاه نحو الحرب بعد أن أصبح هناك تكتل سياسى عربى/ إسلامى/ دولى ينادى بضرورة تفادى الحرب؟ (الشيء الذى لم يتحقق).

ثانياً :المنظور السياسى الأمريكى لحدود استخدام القوة

حاولت الإدارة الأمريكية لبوش أن تبرر استخدامها للقوة من حيث أن النظام العراقى له أخطاء تصنف على أنها جرائم ضد البشرية وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية. وهذه الانتهاكات الصارخة تشكل تهديداً متواصلاً لدول المنطقة وخرقاً واضحاً للشرعية والعدالة الدوليتين وتعارضا مع حقوق الإنسان بما اتسمت به من قسوة شديدة لممارسة النظام لأعمال اغتيال

وتعذيب، وقد ارتكب النظام جرائم حرب ضد المدنيين وأسرى الحرب خلال حرب الخليج الأولى ضد إيران (١٩٨١ – ١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١) واستخدم الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً كما وجه هجمات صاروخية عشوائية إلى مدنيين إسرائيليين خلال عام ١٩٩١، ويُعد استمرار إنتاج العراق لهذه النوعية من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية انتهاكا صريحاً للقانون الدولى.

لقد استطاعت الولايات المتحدة خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية احتواء العراق، فلم يشكل تهديداً للسلام والأمن، وبالرغم من ذلك، فقد قررت إدارة الرئيس جورج بوش أن تكون الأهداف الرئيسية لسياستها الخارجية إزاحة النظام العراقى بالقوة، بوصفه يشكل تهديداً محتملاً، ولكن لم تحدد الإدارة نوع التهديد الذى تشير إليه، وقد اختارت إدارة بوش أولاً تحقيق هذا الهدف من خلال عمل عسكرى "وقائى" منفرد ضد العراق، كما وصفه الرئيس بوش فى كلمته فى " وست بوينت" أو يونيو٢٠٠٢، وهو إجراء ليس له سند قانوني قوى.

ثم تبع ذلك تحول فى السياسة الأمريكية، حيث سعت للحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي على قرار باستخدام القوة إذا فشلت العراق فى الالتزام بنظام التفتيش الجديد على الأسلحة، وقد صوت مجلس الأمن بالإجماع على هذا القرار، رقم ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ الملحق (١) المرفق، وتم بذلك وضع أساس جديد لاستخدام القوة ضد العراق بغرض نزع السلاح دون التعرض إلى إحداث تغيير فى النظام، القرار ١٤٤١ لا يتطرق إلى مسألة تغيير النظام، أو إلى ممارسات صدام سواء ضد شعبه أو ضد الكويت أو إيران وإنما يتعرض إلى مخالفات ملموسة قد يرتكبها صدام فى التعامل مع عمليات التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل.

وقد أظهرت بدايات السياسات الأمريكية غير السليمة تجاه العراق أثناء الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨١ – ١٩٨٣)، حيث ساعدت العراق ولكن بدرجة لا تحقق له النصر العسكرى الحاسم على إيران. وكان ذلك انعكاسا

لسياسة هنرى كيسنجر التى تقوم على ضرب كل خصم بالآخر، من خلال استنزاف كل دولة للأخرى اقتصادياً وعسكرياً ومن ثم فقدان الاثنتين لقدرتهما على أي عمل فى أماكن أخرى، كما أن الولايات المتحدة قدمت إلى صدام معلومات سرية مخابراتية حصلت عليها بالأقمار الصناعية عن مواقع القوات الإيرانية، إلى جانب أشكال أخرى من الدعم المخابراتى والتخطيط العسكرى، وبالإضافة إلى ما تقدم، شجعت الولايات المتحدة دول الخليج العربية على تقديم دعم مالى لجهود الحرب العراقية ولكن الأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة تعامت عن استخدام العراق لأسلحة كيماوية ضد المدنيين الإيرانيين فى منطقتين حدوديتين فى عام ١٩٨٣، بما فى ذلك أسلحة محظورة دولياً مثل غاز الخردل والسارين والمواد السامة، VX وكان هذا بمثابة تشجيع وسكوت غير أخلاقى على ارتكاب النظام العراقي لجرائم حرب لم يتحمل تبعاتها.

وخلال هذه الفترة، كانت دول الخليج العربية تؤيد السياسة الأمريكية للحد من طموحات إيران السياسية والإقليمية، ومما عزز تصور وجود هذا التهديد استيلاء إيران فى عام ١٩٨٠ على جزر صغيرة تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن أهم سبب على الإطلاق تمثل فى تأثير إيران على الأقلية الشيعية الكبيرة فى الدول المذكورة وكانت لدى الولايات المتحدة نفس الهواجس أيضاً.

كما أن مصالح اقتصادية معينة كانت مهددة بالنسبة للولايات المتحدة، تمثلت فى مبيعات الحبوب والسلع إلى العراق وعقود النفط مع شركات أمريكية، وبالنسبة لأوروبا الغربية، كان العراق مصدراً للنفط وشريكاً تجارياً كبيراً، وكان الأهم من ذلك علاقة العراق الطويلة الأمد باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذى كان ولسنوات يمون الجيش العراقى، وبالإضافة إلى ذلك وخلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ كان العراق قد شرع فى تنفيذ برنامج سرى لصنع أسلحة الدمار الشامل وتطوير قدرات التصنيع التى كانت مكوناتها وتقنياتها تشترى من أوروبا فى المقام الأول، وهكذا كانت أوروبا والاتحاد السوفيتى (روسيا فيما بعد) يقفان فى صف العراق ويؤيدان نظامه كلما تحولت

السياسة الأمريكية إلى السلبية وقد أسهم ذلك أيضاً فى تقلب السياسة الأمريكية / العراقية...

لقد أدى الفهم الخاطئ لدى صدام حسين من هدف إعطاء الولايات المتحدة الأمريكـية إشارة السماح له بغزو الكويت إلى غزوها فعلاً، وقد ظن صدام أن طلب الإدارة الأمريكية لبوش الأب الانسحاب الفورى والكامل من الكويت دون أى شـرط أن الرئيس الأمريكى يعطيه الوقت لكى يستغله فى مناورة دبلوماسية إلـى أن شـعر بجديـة الطلب الأمريكى بانسحابه وقد تجمعت حشود عسكرية ضـخمة متعددة الجنسيات لطرد العراق من الكويت وقد حاول من جانبه إرجاء انسـحابه حـتى يـناير ١٩٩١ ممـا أعطى الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية لبدء حملتها العسكرية فى ١٧ يناير ١٩٩١.

اعتمدت إدارة بوش الحالية على سجل صدام الحافل بما تسميه بلعبة "الغش والـتراجع" كـى تنفذ مخططاتها الخاصة بالحملة العسكرية فى العراق و"تغيير النظام" من خلال الاحتلال العسكرى ولكن حملة ٢٠٠٣ كانت مختلفة كثيراً عن حـرب الخليج لعام ١٩٩٠ – ١٩٩١، ففى عام ١٩٩٠ نجحت الولايات المتحدة فـى تكوين تحالف عسكرى دولى قوى (ضم المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والكويت وكذلك المملكة المتحدة وفرنسا) يكون فيه للحلفاء صوت ولكن لـيس حـق الاعـتراض وقد تحقق ذلك من خلال إظهار تصميم سياسى قوى والقدرة على زرع قوة عسكرية ضخمة فى المنطقة قادرة على التصرف وحدها عند الضرورة.

هـذا الدرس أيضاً لم يفت على الإدارة الجديدة وأدى بها إلى التهديد بعمل عسـكرى "وقائى من طرف واحد"، وذلك ما أدى إلى تصميم مجلس الأمن على صـياغة القرار ١٤٤١ الصادر فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ ويرجع تبنى ذلك القرار بالإجمـاع إلى قول الرئيس بوش بوضوح فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ إن الولايات المتحدة سوف تتصرف منفردة ما لم تتصـرف الأمـم المتحدة جماعياً مما يلغى دور المنظمة وهو الموقف الذى لم

يرغب أعضاؤها فى مواجهته، ولم تحصل الولايات المتحدة على إشارة بدء تلقائية من المجلس تسمح لها باستخدام القوة من طرف واحد كلما ارتأت ذلك ملائماً، كما سيتضح فيما يلى.

من خلال العمل الدبلوماسى الفعال والمنسق فى عام ١٩٩٠، حصلت الولايات المتحدة على تفويض قانونى من مجلس الأمن فى شكل القرار ٦٧٨ باستخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان انسحاب غير مشروط من الكويت، ومن خلال هذا التفويض غير المسبوق لحق استخدام القوة والذى منحته الأمم المتحدة، أصبحت الولايات المتحدة حرة التصرف فى ظل شرعية دولية كاملة، ومع ذلك فإنها شعرت بأن هذا التفويض القانونى محدود واعتبرت أن إبعاد نظام صدام والقضاء على إمكاناته العسكرية واحتلال لأراضى العراق، كل ذلك يخرج عن نطاق هذا التفويض.

وبصرف النظر عن التفاصيل القانونية، استقرت السياسة الأمريكية على هذا الموقف لعدة أسباب تشمل ما يلى: الحيلولة دون تجزئة العراق وتقسيمه المحتمل إلى دولة كردية فى الشمال وأخرى شيعية فى الجنوب، والمحافظة على قدرة العراق على العمل كعازل ضد إيران، وتلبية متطلبات دول الخليج التى تفضل الحفاظ على وحدة العراق وسيطرة السنة على حكمه، ومراعاة هواجس تركيا، أحد الحلفاء فى الناتو، والتى لا تريد رؤية الأقلية الكردية التركية تزداد جرأة على القتال من أجل الانفصال أو الانضمام إلى دولة كردستانية عراقية جديدة محتملة.

وبعد عام ١٩٩١، كان الأمر بالنسبة لصدام متعلقاً فقط بإحباط جهود الأمم المتحدة للتفتيش والقضاء على أسلحة الدمار الشامل والقدرات الإنتاجية العراقية، والبقاء حتى تغيير الإدارة الأمريكية المتوقع، وقد نجح فى ذلك فى عام ١٩٩٨، متحدياً العالم، إلى أن ذكر الرئيس جورج بوش فى كلمته فى وست بوينت فى أول يونيو ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة سوف تهاجم العراق " وقائيا" لنزع أسلحته وتغيير نظامه، وكان هذا التغيير الجذرى فى السياسة مفاجأة للرأى العام

الأمـــريكى لأن الولايـــات المتحدة كانت بين عامى ١٩٩١ و٢٠٠٢ قد احتوت فعلياً ذلك النظام الذى حرص بدوره على تجنب إعطاء أى تبرير لعمل جماعى من جانب الأمم المتحدة أو فردى من جانب الولايات المتحدة ضده.

وبمـــا أن معظم الذين شاركوا فى قرارات عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ يخدمون أيضـــاً فى الإدارة الحالية، ليس مستغرباً أن تكون لديهم أيضاً مصلحة شخصية فى تصحيح الأخطاء التى ارتكبوها فى الماضى.

وعلـــى الـــرغم من نجاح سياسة الاحتواء الأمريكية فى الفترة ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢، فإن الإدارة الحالية شعرت بالإحباط إزاء ألاعيب صدام، وبالضيق إزاء غطرسته وبالقلق إزاء قدرته على خلق متاعب فى المنطقة، وهكذا قررت إدارة بـــوش الحالـــية فى عام ٢٠٠٢ سلوك مسار عمل آخر، ولهذا السبب، كان لابد لـــنظام التفتيش الجديد بموجب القرار ١٤٤١ أن يكون غير مشروط، ولعواقب المخالفة المادية له أن تكون حتمية.

ولذلـــك، ركزت الخطط الأمريكية على إزاحة النظام العراقى وإقامة نظام آخر من اختيارها، ومحاكمة زعماء النظام السابق، وحرمان حزب البعث الحاكم من أية فرصة لأن يكون جزءاً من مستقبل العراق السياسى ونزع سلاح العراق كلية للقضاء على أى تهديد قد يشكله فى المنطقة، سواء بالنسبة لدول الخليج أم بالنســـبة لإسرائيل، أما تكلفة هذه العملية الواسعة النطاق، فسوف يتم دفعها من بـــيع النفط العراقى والذى سوف تتحكم فيه الولايات المتحدة من خلال حكومتها الانتقالية المختارة حيث لا تريد الإدارة الأمريكية الحالية أن ترتكب خطأ ارتكبته الإدارة السابقة.

بعـــد هـــزيمة العراق فى الكويت فى عام ١٩٩١ على أيدى التحالف الذى تزعمـــته الولايات المتحدة سمحت القوات الأمريكية للحرس الجمهورى العراقى بالـــنجاة من الدمار والعودة إلى الوطن بمعداته العسكرية، بما فى ذلك الدبابات وقطـــع المدفعـــية، وكان عدم تدمير هذه المعدات العسكرية فى الميدان، ومنح

بعض الامتيازات للعسكريين العراقيين إنقاذاً لماء الوجه تعبيراً آخر عن مدى تضارب السياسة الأمريكية، وربما كان ذلك عائداً لتوقع الإدارة قيام بعض ضباط الجيش العراقي بانقلاب عسكرى وقتل صدام.. وتعزيزاً لهذا التوقع حثت الإدارة الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب على التمرد على صدام وبعثت بإشارات إلى هذه الجماعات مفادها أنه لو حدث مثل هذا التمرد فسوف توفر الولايات المتحدة الدعم العسكرى ومع ذلك فحينما حدث التمرد فعلاً قمعته القوات العراقية بقسوة فى حين وقفت الولايات المتحدة موقف المتفرج.

هل كان فرض العقوبات على العراق خطأ أمريكياً

فى أعقاب حرب ١٩٩١، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى مجلس الأمن عقوبات اقتصادية كانت وبالاً على العراق إذ تسببت فى وفاة ما يقدر بنصف مليون طفل نتيجة لنقص الدواء والغذاء والتدمير شبه الكامل لاقتصاده نتيجة لذلك، تحولت ميزة العلاقات العامة لصالح صدام وظهر العراق بمظهر الضحية وتحول النظام العراقى إلى مستفيد من التعاطف المتنامى فى جميع أنحاء العالم وهو ما جعل الولايات المتحدة تبدو كجبار متجرد من الشعور طالت حربه الأطفال الأبرياء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام العقوبات الذى طبقته" اللجنة ٦٦٦" التابعة للأمم المتحدة والتى اكتسبت هذا الاسم من قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٦ الصادر فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٠، تحول إلى كارثة إنسانية لم تحقق الأهداف الاستراتيجية المقصودة منها، فقد سمح للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بإساءة استغلال امتياز تعليق بيع النفط مقابل الغذاء والسلع الضرورية الأخرى، كما سمح لها باستنزاف موارد العراق بشكل فعال لمصلحة الشركات الأجنبية والشركات التابعة للدول الصديقة الأخرى، وكانت النتيجة كارثة للاقتصاد العراقى ولكنها مكنت صدام من إحكام قبضته على الدولة، يمكن القول إذن بأن نظام العقوبات لم يؤثر على سياسات صدام.

وبغـير نظـام التفتـيش الدولى الذى أنهاه صدام من طرف واحد فى عام ١٩٩٨، لم يعد لدى الولايات المتحدة سبيل إلى تقييم قدرات العراق العسكرية.

لقـد سـمح نظام العقوبات بوجود برنامج " النفط مقابل الغذاء" تحت إدارة الأمـم المـتحدة حوالى أربعة مليارات دولار سنويا، وقد منح البرنامج لصدام الفرصة للحصول على عمولات خفية ذهب جزء منها ثمناً لولاء مؤيدى النظام وأيضـاً لتمويل مشروعاته السرية، وهكذا تمكن صدام مرة أخرى من الالتفاف على نظام العقوبات ومن تحدى الأمم المتحدة مؤكداً بذلك للولايات المتحدة أنه لا يمكـن الوثوق بصدام، ولكن الرسالة المضادة لصدام كانت أنه لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة بما فعلته بالعراق وما تسمح لإسرائيل بفعله بفلسطين.

كـان كـل من الولايات المتحدة والعراق يمارسان لعبة الشطرنج السياسى مستخدمين الرأى العام العالمى للتأثير على حكومات معينة، وحتى عام ٢٠٠٢، كانـت الولايـات المـتحدة خاسرة لتلك اللعبة وكان العراق فائزاً فيها للأسباب التالية، أولاً: لم تلجأ الولايات المتحدة على الإطلاق إلى استخدام الورقة الرابحة التى فى حوزتها بالإعلان عن جرائم النظام العراقى وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وثانـيا: أن الآثـار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للعقوبات أظهرت العراق بمظهـر الضحية وأظهرت الولايات المتحدة بمظهر المعتدى، وثالثاً: أن صدام كـان دبلوماسياً وسياسياً أذكى من الولايات المتحدة، ورابعا: أن روسيا وفرنسا قدمـتا دعمـاً متزايداً للعراق، وخامساً: أن العالم العربى والإسلامى زاد دعمه لصدام أثناء العقد التالي لحرب الخليج وهى فترة تصرف العراق أثناءها بشكل مسـئول ولـم يعـد يـنظر إلـيه على أنه تهديد لجيرانه، وسادسا: أن معاملة الفلسـطينيين مـن قـبل الإسرائيليين كانت تتم بأسلحة أمريكية، وبدعم سياسى أمريكى، وهو ما أثر على مصداقيتها، وسابعاً: أن الكيل بمكيالين الذى استخدمته الولايات المتحدة فى تعاملاتها مع الدول العربية والإسلامية جعل الكفة المضادة لكفة الولايات المتحدة ترجح.

كـــل هذه الاعتبارات قادت ببساطة الشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها إلـــى نتـــيجة مفادها أن العراق كان ويحتمل أن يصبح مرة أخرى ضحية، وأن الولايات المتحدة هى المعتدى.

وفـــى كلمته عن حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تمثل "محور شر" هذا الوصف لم يقـــابل بصـــدى جيد فى أى مكان من العالم وإنما أظهر تأثير "اليمين المسيحى" الـــذى بـــدأ صـــوته فى البيت الأبيض يزداد وضوحاً، وبالإضافة إلى ذلك فإن معارضة الاتجاهات الإسلامية من أجل تلك الدائرة أصبح واضحاً للغاية بعد ١١ ســـبتمبر وأخـــذت الـــدول العربية والإسلامية تنظر إلى دق طبول الحرب ضد العراق على أنه علامة على حرب دينية جديدة ضد المسلمين.

وقـــد ازداد هـــذا التصـــور رســـوخاً بعد ١١ أكتوبر ٢٠٠١ عندما غزت الولايـــات المـــتحدة أفغانستان واحتلتها كجزء من عملية "الحرية الدائمة" ولكن هـــدف الرئـــيس بوش المتمثل فى إثارة حماس الحكومات والرأى العام العالمى فشل وكان مقياس هذا الفشل واضحاً فى أغسطس ٢٠٠٢ عندما أعلنت المملكة العربـــية الســـعودية – الـــتى كانـــت تعـــارض نظام بغداد وأيضاً وعلى وجه الخصوص إيران التى كانت طرفاً فى حرب مع العراق استمرت أكثر من سبع ســـنوات – معارضـــتهما لهجوم عسكرى أمريكى على العراق، فى هذه المرة أيضاً، شعر صدام بأنه حقق فوزاً سياسياً آخر ولكن ذلك لم يفد سوى فى زيادة تصميم إدارة بوش تجاه صدام.

وقد تعقد الخيار العسكرى الأمريكى بفعل المآسى الحادثة فى فلسطين ولكن هجمات ١١ سبتمبر عززته، وعلى الرغم من عدم وجود صلة بين العراق وبين هـــذه الهجمـــات، فقد سعت بعض العناصر فى الإدارة إلى عقد صلة بين نظام صـــدام وبين شبكة القاعدة، وعلى الرغم من أن هذه الصلة واهية ومشكوك فى أمـــرها فإنهـــا أحدثت رد فعل نفسي لدى الرأى العام الأمريكى قوى بفعل كلمة الرئـــيس بوش فى موقع مركز التجارة العالمى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ وكلمته

أمـــام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢، وهكذا نجد أن أحد الآثـــار المترتبة على خداع البصر تمثل فى أن الجمهور الأمريكى أصبح ينظر إلى الهجوم العسكرى على العراق على أنه ثأر مبرر لأحداث ١١ سبتمبر.

أدى فشـــل جهود الأمم المتحدة فى إعادة إيفاد مفتشى الأسلحة إلى العراق فـــى عـــام ٢٠٠١ ومطلـــع عـــام ٢٠٠٢ إلى تشجيع رسائل وتصرفات صدام المتضـــاربة، والتى تراوحت بين القبول وفرض الشروط، ثم فى النهاية رفض مفتشـــى الأمـــم المتحدة إلى الشعور بالضيق فقد أضعفت هذه التكتيكات جهود الأميـــن العـــام لأمم المتحدة كوفى أنان، ووزير الخارجية الأمريكى كولن باول الـــذى أيـــد منذ البداية سياسة احتواء العراق من خلال "العقوبات الذكية" ونظام تفتـــيش فعـــال، وبحلول أغسطس ٢٠٠٢ كانت تصرفات صدام هى التى أدت بـــالإدارة إلـــى إعلان عن أن الولايات المتحدة لم تعد تؤمن بجدوى نظام فعال للتفتيش رغم تأكيد الرئيس الأمريكى فى كلمته أمام الأمم المتحدة فى ١٢ سبتمبر مطالبة الولايات المتحدة بنظام تفتيش للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

أما بالنسبة لعقوبات الأمم المتحدة، فقد أصبح واضحاً أن تطبيقها على وجه غـــير صـــحيح يلقى معارضة متزايدة فى أنحاء العالم ونتيجة لذلك أخذت دول عديـــدة تـــتعامل مع العراق تجارياً خارج هذا الإطار. كان كلا الجانبين يغش وكلاهمـــا كان قد سئم نظام العقوبات كما أن خطط "العقوبات الذكية كانت تلقى معارضـــة فـــى البيـــت الأبـــيض وفـــى وزارة الدفـــاع لجملة أسباب سياسية وأيديولوجية، ومن ثم ظهرت المبادرة العسكرية كبديل للاحتواء.

فـــى أبريل ٢٠٠٢ استقرت الإدارة على اتخاذ مبادرة دبلوماسية، تزعمها نائـــب الرئيس تشينى الذى سافر إلى عدد من الدول العربية لقياس مدى قابليتها لتقـــبل مـــبادرة عســـكرية محتملة ولم تكن لديه خطة محددة يقترحها على تلك الحكومـــات العربـــية التى كان يسعى لكسب تأييدها ولكنه أثار احتمالات تمرد الأكـــراد فى الشمال، مقترناً بتوقع تمرد داخلى من قبل بعض القادة العسكريين ضـــد الـــنظام العـــراقى، ولكن الزعماء العرب الذين عرض عليهم هذه الرؤى

نظـــروا إلـــيها علـــى أنها غير واضحة المعالم وغير مقنعة والأهم من ذلك أن توقيـــت الزيارة كان سيئاً فقد تمت فى وقت كانت إسرائيل تقوم فيه وبدعم من الولايـــات المتحدة بتصعيد عنفها الساحق ضد الفلسطينيين، فتأييد قمع إسرائيل للفلسطينيين فى نفس الوقت الذى تسعى إلى كسب تأييد العرب ضد العراق كان استراتيجية لا أمل لها فى النجاح.

وفى نفس الوقت كشفت التقارير التى نشرها ضباط سابقون فى المخابرات الأمريكـــية عـــن العديد من الاضطرابات والخطط الانقلابية التى دبرتها إدارة كلينتون وفشلت وقد كشف ذلك للعراقيين مرة أخرى سواء داخل أم خارج النظام مدى تردد الولايات المتحدة وعدم إمكانية الاعتماد عليها.

ويؤمـــن كـــل من الرئيس بوش ونائبه تشينى بشدة أن هذا العمل الذى بقى غـــير منجز طوال العقد الماضى يحتاج إلى إنهائه تحت إدارتهما فكلا الرجلين يتمتع بالإرادة القوية والعناد، وكذلك وزير الدفاع رامسفيلد، ويدعمهم مسئولون كـــبار مقـــربون مثل نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، ومطلعون على بواطن الأمـــور، مثل رئيس المجلس الاستشاري لسياسة الدفاع ريتشارد بيرل، هؤلاء ومسئولون حكوميون سابقون آخرون، وكذلك اللوبى الموالى لإسرائيل، رأوا فى ذلـــك فرصة ليست فقط لربط العرب والمسلمين بالإرهاب، وإنما أيضاً للتقريب بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولتغيير التكوين الاستراتيجي للشرق الأوسط.

وكـــان القرار الأمريكى تشكيل سياسة أمريكية جديدة وكان هذا يعنى القيام بضـــربة أولى وقائية حيث بلغت الحاجة إلى تدخل خارجى وبالتأكيد يكون هذا الـــتدخل مشـــروعا، ولكـــن إذا كـــان المجتمع الدولى قد تمكن من التعايش مع تهديـــدات صـــدام طوال هذه السنوات فى حين أن شيئاً لم يحدث، فلم يعد هناك تـــبرير يذكر لإحياء الهواجس السابقة فى عام ٢٠٠٢ بغير تقديم أسباب جديدة ومقـــنعة، والواقـــع أن كـــل شـــئ منذ عام ١٩٩١ كان يشير إلى نجاح سياسة الاحتواء.

وبعد ١١ سبتمبر، قيل إن هناك ارتباطاً بين هذه الأحداث وبين النظام العراقى ولكن الواقع أن ذلك لم يكن له أساس، خلافاً لابتهاج صدام الذى لا يبعث على الدهشة بما حدث فى نيويورك وواشنطن ورد فعل صدام المؤيد لما حدث فى ١١ سبتمبر يصعب اتخاذه تبريراً قانونياً لكى يعتبر مجلس الأمن الحكومة العراقية تهديداً للسلام والأمن العالميين، كما أن حلفاء الناتو وآخرين كانوا يعارضون الجهود التى تبذل فى مجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة أو القيام بعمل عسكرى بغير دليل ملموس يربط النظام العراقى بالإرهاب الدولى، أما فبركة مثل هذه الصلة فسوف تقلص مصداقية الولايات المتحدة وسوف يثبت عدم جدواها، ومع ذلك، نجحت الإدارة فى خلق ارتباط لاشعورى بين ١١ سبتمبر وبين العراق فى أذهان أفراد الشعب الأمريكى، وهذا على الأرجح ما أدى بالكونجرس إلى التصويت والموافقة على قرار يؤيد تدخلاً فردياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

ويـنظر بعض كبار المسئولين فى الإدارة وبالتحديد فى وزارة الدفاع من أمثال الوزير بول وولفويتز، وريتشارد بيرل رئيس المجلس الاستشاري لسياسة الدفاع، إلى الغزو العسكرى للعراق على أنه سوف يؤثر على العلاقات الاستراتيجية فى الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل الواضحة، ويأمل هؤلاء أن تؤدى مثل هذه الحرب فى النهاية إلى ربط الولايات المتحدة وإسرائيل بتحالف عسكرى يقضى وإلى الأبد على أية آمال للعرب للسيادة على إسرائيل عسكرياً وعلى وجه التحديد سوف يؤسس هذا التحالف مستوى أعلى من التعاون السياسى والعسكرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويحدث انتكاسة للبحث عن حل عادل للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. هذا الجدول للأعمال تثيره دوائر اليمين المسيحى المحافظة فى الحزب الجمهورى الذين يشاركون بعض الإسرائيليين وبعض الدوائر اليهودية فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى الاعتقاد أن فلسطين جزء من دولة إسرائيل وأن على الفلسطينيين الخضوع لإسرائيل أو يجب إخضاعهم عسكرياً وحتى إبعادهم من فلسطين بالقوة إذا لزم الأمر، ويرجع

جزء من الباعث على هذه النزعة إلى معتقدات "اليمين المسيحى" المحافظ بشأن نبوءات الإنجيل والعداء المستشعر مؤخراً تجاه الإسلام، والرئيس يهتم بهذه المصالح الخالصة وهو بصدق لا يشاطرهم وجهات نظرهم ولكن تأثير مؤيدى وجهات النظر هذه لا يزال قوياً فى الإدارة كما أن التأثير السلبى لوجهات النظر هذه فى العالم العربى يضر بالمصالح الأمريكية ولكن يبدو أن المؤسسة السياسية الأمريكية لا تقيم وزناً كبيراً للرأى العام فى الدول العربية والإسلامية، وكان هناك تصور فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن آثار غزو واحتلال العراق سوف تقتصر على بضع مظاهرات فى مدن عربية وإسلامية وأن حكومات هذه الدول لن يكون أمامها سوى خيار كبت رأيها ومشاعرها إذا أرادت أن تبقى على علاقة طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لمخاطر الإرهاب المتزايدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لمواجهتها وسوف تمنع – عند الضرورة – أي شخص ينتمي لدولة عربية وإسلامية من الدخول إليها وسوف ترحل المشتبه فيهم الموجودين داخلها.

وفى مواجهة رأى عام عالمى معارض وأحداث مؤسفة فى الداخل تحولت سياسة الإدارة الخاصة بالضربة الأولى الوقائية إلى نهج أكثر تعددية وهو ما أدى إلى تبنى القرار ١٤٤١ الصادر فى ٨ نوفمبر وقد تقابل مجلس الأمن مع الإدارة فى منتصف الطريق وأصبح لديها الآن عذرا قانونيا لما قد يكون فى حقيقته نهجاً منفرداً يرتدى مسوح التعددية.

لقد تمخضت المفاوضات حول صيغة قرار مجلس الأمن للتصريح بالاستخدام الشامل للقوة إذا لم يلتزم العراق بشروط التفتيش على الأسلحة عن التوصل إلى حل وسط فالولايات المتحدة الأمريكية وبتأييد من المملكة المتحدة لم تتمكن من التغلب على معارضة فرنسا وروسيا والصين المتضمنة عدم إعطاء تصريح شامل باستخدام القوة بغير التوصل إلى وجود مخالفة مادية من جانب العراق فى ظل نظام التفتيش الجديد فلو حدث ذلك فستكون هذه نهاية النظام الأمنى الجماعى للأمم المتحدة كما يجسده ميثاقها، وكانت فرنسا تتزعم مسألة

الدور الشرعى للمجلس وكانت تحظى بتأييد واسع فى المجلس والجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد حاولت الولايات المتحدة تغيير القواعد التى ساعدت على تأسيسها استنادا إلى ما قالته من حاجتها إلى تجنب تكتيكات صدام التسويفية وإعادة المفاوضات فى مجلس الأمن من جديد حول استخدام القوة فى حالة انتهاك العراق المادى لنظام التفتيش وجادلت الولايات المتحدة بأن العراق خالف مادياً عدة قرارات لمجلس الأمن الدولى وأنه لا حاجة هناك لمزيد من المخالفات لتبرير تنفيذ استخدام القوة ولكن مثل هذه الحجة تفتقر إلى أساس قانونى عندما يتعلق الأمر بالاستخدام المنفرد للقوة، أو استخدامها جماعياً بغير قرار محدد من من مجلس الأمن للتصريح باستخدام القوة.

ولكن الجدل الذى لم يدر فى الأمم المتحدة كان ذلك الخاص بمشروعية عدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

وعلى افتراض أن الولايات المتحدة ليس لديها أساس مشروع بموجب القانون الدولى لمهاجمة العراق فى الوقت الحاضر، كيف يمكن للكونجرس التصريح للرئيس باستخدام القوة حسبما يرى ذلك ملائماً؟ وإذا وضعنا جانباً الدستورية المشكوك فيها لتفويض الكونجرس لسلطة الحرب للرئيس، هل يمكن للكونجرس إضفاء مشروعية على استخدام القوة بما يخالف القانون الدولى؟ الجواب بالنفى، ولكن هذا حدث فعلا إذا أخذنا فى الاعتبار أن الكونجرس وافق على القرار فى ١١ أكتوبر ٢٠٠٢ مانحاً الرئيس سلطة استخدام القوة فى العراق.

وخلافاً لإدارة بوش الأب والتى كان فيها الرئيس ونائبه ووزير الخارجية جميعهم محامين مدربين مدركين لأهمية القيم القانونية، فإن الرئيس الحالي ونائبه ووزير الدفاع ومستشارة الأمن القومى ليسوا محامين ولا حتى مدركين

لأهمية القانون وربما يكون ذلك بعينه سبب انجذابهم إلى نظرية القوة التى تعبر عن السياسة الواقعية للقرن الماضى.

سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء انطباع بأن المشاركة المتعددة الأطراف فى استخدام القوة ضد العراق مساوية للشرعية القانونية الدولية ولكنها ليست كذلك، ومن نفس المنطلق سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء انطباع بأن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ يسمح لها ضمنياً باستخدام القوة ضد العراق كلما ارتكب – طبقاً لتقديرها – مخالفة مادية وسعت الإدارة إلى الجمع بين الاثنين فى نظر الرأى العام، وتجرى الآن حملة علاقات عامة ضخمة وطنياً ودولياً وتصاعدت إلى أن أصبحت الإدارة مستعدة لتسريع وتيرة الأحداث وهو ما يحدث عندما يكتشف المفتشون مخالفة ما من قبل العراق يمكن تضخيمها إلى أكبر من حجمها الطبيعى وجعلها تبدو "القشة التى تقصم ظهر البعير" وبعبارة أخرى، آخر انتهاك عراقى لقرار من مجلس الأمن قبل اللجوء إلى الحرب.

وفى اجتماع قمة الناتو الذى عقد فى براج فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢ تمكن الرئيس بوش من الحصول على قرار يؤيد عملاً عسكرياً متعدد الأطراف يتم اتخاذه فى النهاية فى حالة "المخالفة المادية" من جانب العراق بشرط أن يتوصل مجلس الأمن على مثل هذه النتيجة وأن يصرح باستخدام القوة.

وبصرف النظر عن مصير التفتيش على الأسلحة، وعن كيفية تفسير الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن ١٤٤١، قبل اللجوء إلى القوة لابد من أن يتوصل مجلس الأمن أولاً إلى أن العراق خالف مادياً تلك الأجزاء من قرارات مجلس الأمن التى تتعلق بحفظ أو صيانة السلام والأمن العالميين، هذه النتيجة وحدها يمكن أن تضفى شرعية على الاستخدام المتعدد الأطراف للقوة.

وفى القرار الأول هذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد التأكيد من أنه لا جدال هناك فى حالة مخالفة العراق المادية لعمليات التفتيش، بأن ذلك يؤدى

إلى استخدام القوة، وبالنظر لعلمنا بسوابق هذا النظام، هذا الموقف لا يفتقر إلى المعقولية ولكن الحكم النهائى كان يقع على عاتق مجلس الأمن.

وفـــى أثـــناء ذلك، إذا قام مفتشو الأسلحة بتدمير أية أسلحة للدمار الشامل يعـــثرون علـــيها فـــى العـــراق، واستمرت الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة الاحتواء بشكل فعال، سوف تحقق أهداف نزع السلاح بغير إراقة للدماء.

أمـــا مـــن حيث تغيير النظام بالقوة، فذلك ليس شيئاً يمكن للأمم المتحدة أو لأيـــة دولة أخرى منفردة القيام به فى ضوء المادة الثانية من الميثاق ولكن ليس معنى ذلك أن دور المجتمع الدولى أصبح مقتصراً على التفرج على التصرفات الخاطئة للنظام العراقى، فهناك سبل للتعامل مع هذا الوضع بخلاف الحرب.

يمكـــن القـــول أن الملامـــح الرئيســـية للحـــرب ضد العراق تندرج تحت الاعتبارات العسكرية الآتية:

- يـــتعاطف الكثـــيرون فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الخارج مع هدف "تغيير النظام " فى العراق ولكنهم يعارضون عملاً عسكرياً متعدد الأطراف ضد العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يصرح مجلس الأمن باستخدام القوة.
- كما عبر الخبراء الأمريكيون عن هواجس إزاء مجموعة واسعة من القضايا الدبلوماســـية والقانونية والعسكرية، رغم عدم وجود شك فى قدرة الولايات المتحدة على هزيمة العراق عسكرياً واحتلال هذه الدولة.
- أن التـــبعات العســـكرية لمواجهة جيش عراقى يتألف من حوالى ٤٠٠,٠٠٠ جـــندى أكـــبر مـــن أن تخطئها التقديرات، فحتى على افتراض فرار معظم المجندييـــن الإلزاميين العراقيين بمجرد ظهور أول علامات الغزو، كما فعلوا فـــى حرب الخليج، فهذا الأمر ليس مؤكدا بما أنهم سوف يقاتلون فى وطنهم وأنـــه سوف يتبقى هناك ١٠٠,٠٠٠ من الحرس الجمهورى ينبغى مقاتلتهم، وبالإضـــافة إلـــى ذلك فإن القتال على أرض العراق سوف يعنى أن النظام

الحـــالى لن يكون أمامه خيار سوى القتال حتى النهاية وهو شئ سيفعله على الأرجـــح ومن شأن مثل هذه المقاومة العنيدة أن ترفع الخسائر الأمريكية فى الأرواح، خاصة فى المناطق الحضرية.

- وبصـــرف الـــنظر عـــن مشـــروعيتها أو عن التأييد الدولى لها، فإن عملية عسكرية من هذا النوع تتطلب قوات برية ضخمة وقصفاً جوياً واسع النطاق ولكن القصف الجوى سوف يؤدى على قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء وإلى تدمير البنية الأساسية المدنية وكلا الأمرين، إذا أردنا تسميتهما بشـــكل صريح، قد يشكل جرائم حرب كما أن مثل هذه الأعمال سوف يكون لها تأثيرات سلبية ضخمة على مستوى العالم.

- وهـــنا تـــثارت مسائل عديدة: أولاً: ما هو حجم القوات التى سوف تتطلبها العملـــية العسكرية؟ ثانياً: من أين سوف تنطلق القوات؟ ثالثاً: ما الذى سوف يفعلـــه العراق أثناء الإعداد لهجوم برى؟ وهل سوف يستخدم العراق أسلحة كيماوية وبيولووجية ضد القوات الأمريكية؟ رابعاً: ما هو حجم الخسائر التى ســـوف تلحق بالشعب العراقى والقوات الأمريكية؟ خامساً: ما هى التأثيرات علـــى البنـــية الأساسية العراقية؟ سادساً: ما هو تأثير الحرب على الاقتصاد العالمى وعلى الأخص على البلدان النامية؟ سابعاً: ما هو تأثير الحرب على الـــرأى العام العربى والإسلامى بما فىذلك القضاء على مصداقية الحكومات المؤيدة للولايات المتحدة وزعزعة الاستقرار فى بعض الدول؟ ثامناً: ما حجم رد الفعـــل الانتقامي الإرهابى(بما أنه لاشك هناك فى أن الحرب فى العراق ســـوف تزيد الإرهاب ضد الولايات المتحدة والحكومات المؤيدة لها، ويتبقى تقدير حجمه) تاسعاً: هل سوف تتمكن الولايات المتحدة من حكم العراق من خـــلال حكومة انتقالية تضم عراقيين من اختيارها؟ عاشراً: هل سوف يكون لـــدى الولايـــات المتحدة قوة البقاء حتى الإشراف على تغيير فعلى للنظام، وتحقيق العدالة الانتقالية، وبناء دولة ديمقراطية جديدة على أساس ذلك الحكم للقانون.

إن الإجابـــات على هذه الأسئلة سوف تكون جزئية بالضرورة وتخضع فى مجملها للتكهنات ولكن الإدارة تتبنى منهجاً متفائلاً وترى بأن مشاكلها والمشاكل الأخرى بالإمكان التغلب عليها كما سوف ترد مناقشتها أدناه.

هـــناك احتمال كبير لأن يسير الاحتلال العسكرى للعراق وفقاً لتوقع الحالة الأفضل المتضمن لخسائر أمريكية وعراقية محدودة فى الأرواح واحتلال سريع لتلك الدولة سوف تكون ردود الفعل المتوقعة فى أنحاء العالم العربى والإسلامى محدودة، وكذلك التهديد المستمر للإرهاب (وهو ما حدث..!!).

فى حين أنه لم يكن فى قدرة أحد التنبؤ بالأحداث التى سوف تقع أثناء هذه الحملة العسكرية، ولكن يصبح شئ واحد مؤكداً وهو أن خطط الولايات المتحدة كانت تفصيلية ودقيقة وتأخذ فى الاعتبار مجموعة من الاحتمالات التى تتوفر لها ردود أفعـــال حاضـــرة ويتمـــثل أحد أمثلة هذا التخطيط فى وضع برنامج تمت محاكاته على الكمبيوتر يوضح كل المبانى والشوارع فى بغداد ويمكن استخدامه بالارتـــباط مـــع التخطيط الجوى وكذلك استعدادات وتدريب القوات الأرضية، ولذلـــك مـــن غير المحتمل أن تتمكن القوات العراقية الموالية الإتيان بمفاجآت رئيسية للقوات الأمريكية المهاجمة.

ارتكـــب العراقـــيون نفـــس الخطأ الذى ارتكبوه فى حرب الخليج فى عام ١٩٩١، وينـــتظرون استكمال الاستعدادات العسكرية وبداية الحرب الجوية قبل التصرف وعند أول بوادر للهجوم قد تدخل هذه القوات فى عمل عسكرى لخلق أزمـــة سياســـية عالمـــية علـــى أمل أن تؤدى هذه الأزمة إلى استباق الهجوم العســـكرى، ولتحقـــيق ذلـــك وكـــان المعتقد أن العراق سوف يهاجم إسرائيل بصواريخ "سكود" وربما هذه المرة بأسلحة كيماوية وبيولوجية، وهو ما لم يحدث مما زاد من المعارضة للولايات المتحدة من جانب العرب والمسلمين.

لـــم يعـــرف أحـــد ما لدى العراق من أسلحة كيماوية وبيولوجية ولا عدد صواريخ "سكود" النشطة وما إذا كان يمكن أن تحمل رؤوساً حربية كيماوية أو

بيولوجـــية، وقد أطلقت هذه الصواريخ على إسرائيل والمملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج فى عام ١٩٩١.

وظلـــت فكرة استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من جانب العراقيين أحد أمرين غير قابلين للتكهن، أما الأمر الأول هو هل سوف يستخدم العراق ما تبقى من صواريخ سكود المخبوءة ضد القوات الأمريكية وإسرائيل وما إذا كانت هذه الصواريخ سوف تحمل أسلحة كيماوية أو بيولوجية؟ ولكن بما أن إسرائيل لديهـــا دفاعـــات صـــواريخ باتريوت وصواريخ آرو المضادة للصواريخ، فإن الهجوم بصواريخ سكاد لن ينجح على الأرجح، أما الأمر الثاني فهو ما إذا كانت قـــوات العملـــيات الخاصـــة ســـوف تنجح فى التحكم فى حقول النفط الرئيسية والمنتجة قبل أن تفجرها القوات العراقية فإذا نجحت فى ذلك سوف تبقى حقول النفط منتجة ولن تتحقق الآثار الاقتصادية المترتبة على تفجيرها.

وخلاصـــة القول: أنه كان هناك سيناريو لأفضل وأسوأ حالة وأن الإدارة علـــى ثقـــة من أن سيناريو الحالة الأفضل هو الذى سوف يتحقق وأن العمليات العســـكرية ســـوف تستمر بين أسبوع وثلاثة أسابيع، محدثة خسائر محدودة فى الأرواح بيـــن الأمريكييـــن والعراقييـــن، وتداعيات سلبية محدودة فى العالمين العربى والإسلامى وقد وقع السيناريو الأفضل للولايات المتحدة من خلال الأمر الثاني.

الولايات المتحدة ورؤيتها لتحقيق العدالة والشرعية فى العراق

بغض النظر عن قضية الشرعية القانونية، هناك عدة هواجس كبيرة أخرى تتعلق بافتراضات الإدارة بشأن جدوى وفعالية تغيير النظام فى العراق ومن ذلك ما إذا كانت الحركات المعارضة العراقية قادرة على تكوين قوة سياسية فعالة فى العـــراق، ومـــا إذا كانـــت هـــذه الحركات قادرة على تكوين الزعامة الحقيقية المســـتقبلية فى البلاد، وما إذا كانت بمفردها أو مع المساندة قادرة على إرساء

الديمقراطـــية وســـيادة القانون فى العراق وما إذا كانت إقامة العدالة بعد النزاع بغير تحيز ممكنة.

وبغـــض الـــنظر عـــن الانقسامات والمنافسات داخل منظمات المعارضة العراقـــية، لا يظهر أن هناك تخطيطاً سياسياً من أجل مستقبل العراق أبعد من حدود العموميات الغامضة وما يدل على ذلك غياب حكومة ظل مؤقتة يمكن أن يلـــتف حولهـــا العراقيون وعدم التحضير لنظام قانونى جديد يمكن تطبيقه عقب "تغيـــير الـــنظام" وعـــدم الاكتراث بما سيحدث فى الأيام والأسابيع التى تعقب الـــنزاع، وبالنسبة للنقطة الأخيرة فإن الشعب العراقى المقهور الذى عانى كثيراً وطويـــلاً سينزل على الأرجح إلى الشوارع لينتقم لنفسه من أولئك الذين خدموا الـــنظام العراقى وستسيء أعمال الغوغاء وعمليات القتل العلنية وحالة الفوضى علـــى الأرجـــح إلـــى سمعة الولايات المتحدة وكذلك المعارضة العراقية التى تســـاندها، وتبحـــث الولايـــات المتحدة بالاشتراك مع حلفاء الناتو (حلف شمال الأطلنطى) وربما تحت غطاء الأمم المتحدة إدارة العراق عسكرياً كما حدث فى أفغانستان وهو ما يتطلب وجود عدد ضخم من الضباط والجنود لتولى "الشئون المدنـــية" ومنصب " قائد الشرطة العسكرية" والقضاء العام لفترة مبدئية على أن يحـــل محلهـــم لاحقاً موظفون متطوعون من دول أخرى تحت إشراف من دول أخـــرى وتحـــت رعاية الأمم المتحدة وسوف يطلب إلى هذه القوى التى سوف يتعيـــن عليها فى البداية إدارة البلاد بالاستعانة بمعارضين عراقيين كمستشارين للقـــيام بكل ما على الحكومة من مسئولية إلى القيام به، بدءاً من توفير الخدمات العامة وحتى تأمين سلامة الشعب، ويصعب تصور كيف يمكن لقوات الولايات المـــتحدة والـــناتو، والـــتى لا تتكلم اللغة العربية ولا تعرف تقاليد هذا البلد ولا ثقافـــته، القيام بهذه المهام المتنوعة ولكن كان مجلس الدفاع القومى والبنتاجون متفائلين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى رؤية عدالة ما بعد النزاع تتحقق فـــى عراق ما بعد صدام، بما فى ذلك تقديم أولئك الذين ارتكبوا جرائم للعدالة،

وكذلك الشروع فى عملية بناء الأمة لتاسيس نظام ديمقراطى و " سيادة القانون" وهـــى مهمة شاقة لم تقدر الولايات المتحدة حجمها الحقيقى، حتى لو كانت ألقت بثقلها على الأمم المتحدة.

وشـــعرت الإدارة أن فـــى إمكانها السيطرة على الوضع الداخلى لتأسيس حكومة عراقية انتقالية تتكون من عناصر معارضة لحكم صدام حسين، وبمساندة العـــراق عسكرياً وهى تفترض أيضاً بقدر كبير من التفاؤل أن مثل هذا الترتيب سيكون ناجحاً وأنه يمكن على الأقل تحقيق الأمن العام، وكذلك تلبية الاحتياجات الإنســـانية وفـــى وضع ما بعد الحرب الذى سيشهد أضراراً كثيرة تلحق بالبنية الأساسية ضعيفة أصلا، يصعب تصور كيف يمكن أن يكون هذا التفاؤل واقعياً.

إن تكالـــيف مـــثل هـــذه العملـــية لا تقلق الولايات المتحدة بما أن العراق سيتحملها طالما أن الولايات المتحدة ستسيطر على موارد العراق النفطية الهائلة من خلال الحكومة الانتقالية وبالتأكيد ليست هناك شرعية قانونية دولية تؤيد مثل هذه الخطة ولكن الإدارة لا يهمها ذلك.

وثمـــة احـــتمال آخر، وهو توقع أن يهرب بعض الجنرالات العراقيين فى مـــرحلة مـــبكرة من العملية العسكرية الأمريكية، وأن يكلف هؤلاء الجنرالات بـــتولى الحكومة الانتقالية تحت إشراف الولايات المتحدة، وهذا أيضاً جزء من ســـيناريو أفضـــل الأحوال سيجعل مهمة الولايات المتحدة فى نظام ما بعد عهد صدام حسين أقل صعوبة بكثير مما لو كان الأمر فى ظل ظروف أخرى.

وتثـــير عدالـــة ما بعد النزاع قضايا كثيرة لم تتناولها الإدارة سوى بشكل ســـطحى ويشـــمل ذلـــك، أى الجرائم يمكن أن يؤخذ فى الاعتبار، وأى قانون ســـيطبق (الدولـــى أم الداخلـــى)، وأى بنية قانونية يمكن اللجوء إليها (المحاكم الجنائية العراقية أم محكمة جنائية عراقية خاصة أم محكمة جنائية دولية يشكلها مجلـــس الأمـــن خصيصاً كما فى حالة يوغوسلافيا عندما شكلت محكمة جنائية دولـــية خصيصاً من أجلها ورواندا عندما شكلت أيضاً محكمة جنائية دولية من

أجلهـــا أم محكمة دولية/ داخلية مختلطة مثل تلك التى تم تشكيلها فى سيراليون، أم المحكمـــة الدولية، ومن الذى سيقدم لمثل هذه المحاكمات هل كبار المسئولين فقـــط؟ وأية آليات للعدالة ما بعد النزاع ستطبق على المسئولين من مرتبة أقل، وهـــل ســـتجرى عملية لتنحية أعضاء حزب البعث عن مناصبهم الرسمية؟ إنها مجـــرد أســـئلة قليلة تطرح بادئ ذى بدء ويجب أخذها فى الاعتبار، وقد أولتها الإدارة الأمريكية بعض الاهتمام بالتشاور مع منظمات المعارضة العراقية خارج العراق.

تطبيق العدالة وجرائم الحرب

ولتقييم نطاق المهمة ينبغى مراجعة الحقائق التى ستكون أساساً للعدالة بعد الـــنزاع. والجـــرائم الـــتى ارتكبها نظام صدام حسين تعد تبريراً أخلاقياً لتغيير النظام فى العراق ولكن وحتى الآن لم تتبين إدارة أمريكية واحدة منذ بوش الأب وحـــتى بوش الابن هذا النهج، وقد يكون سبب ذلك الحظر الواضح الذى تنص عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى تحظر التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وربما يرجع ذلك على الأرجح إلى أسباب سياسية أخرى.

ظـــل الـــنظام الديكتاتورى لصدام حسين فى العراق الذى استمر ٢٣ سنة (تولـــى الرئاسة سنة ١٩٧٩ ولكنه كان نائباً للرئيس بين ١٩٦٨ و ١٩٧٩) من بين أشد أنظمة العالم قمعاً، ويقدر عدد العراقيين الذين قتلوا بمائة ألف، وتعرض عـــدد لا حصر له من العراقيين للتعذيب، فى حين عاش معظم الشعب عهداً من الترويع الذى مارسه ضدهم المسئولون فى حزب البعث وبعض وحدات الجيش والشرطة وعانى الشعب العراقى أيضاً العواقب المروعة لسياسات تلك الحكومة التى أدت إلى فرض عقوبات دولية عليها نتج عنها وفاة عدد يقدر بنصف مليون طفل بسبب نقص الدواء والغذاء.

شن نظام صدام حربين عدوانيتين ضد جارتيه إيران والكويت سنة ١٩٨٣ وســـنة ١٩٩٠، ممـــا أســـفر عن مقتل مائتى ألف عسكرى إجمالاً، واستخدمت

الأسلحة الكيماوية المحظورة ضد المدنيين الإيرانيين ١٩٨٣ كما استخدمت ضد سكان مدنيين عراقيين هم الأكراد سنة ١٩٨٨.

وخلال السنوات العشرين الماضية قتل عدد يقدر بمائة ألف كردى، وعلى الأخص خلال حملة الأنفال سنتى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عندما أفادت الأنباء الواردة مهاجمة ألفى قرية كردية.

كما أوقع فى صفوف الشيعة الذين يعيشون جنوبى العراق عدداً يتراوح بين ٣٠ ألف و٦٠ ألف ضحية واضطر عشرات الآلاف منهم للنزوح من ديارهم عن طريق استخدام القوة.

وقد نزح بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨ حوالي مائتى ألف عراقى بصورة مكثفة وهم يعيشون فى المستنقعات الواقعة بين العراق وإيران، وكذلك أكثر من مائة ألف كردى نزحوا من منطقة شمال العراق الغنية بالبترول إلى ما يسمى الآن بكردستان العراقية.

وجميع أولئك الذين نزحوا أو تم تهجيرهم – ومنهم من أرغموا على مغادرة ديارهم من السنة والشيعة والأكراد – فقدوا ممتلكاتهم وكل حقوقهم المدنية فى بلادهم.

هذه التصرفات تعد "جرائم ضد البشرية" و"جرائم حرب" ويدخل فى عدادها أيضاً جريمة التعذيب الدولية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولاشك فى أن مثل هذه الجرائم يجب أن تؤدى إلى المساءلة الجنائية لمرتكبيها الذين لا ينبغى السماح لهم بالإفلات من العقاب، وللأسف لم يحدث حصر واف لهذه الجرائم، وهذه مهمة تقع على عاتق الأمم المتحدة.

وفى سنة ١٩٩٢، شكل مجلس الأمن طبقاً لقراره رقم ٧٨٠ لجنة من الخبراء للتحقيق فى انتهاكات القانون الإنسانى فى يوغوسلافيا السابقة، وأدى حصر اللجنة لهذه الانتهاكات إلى أن يؤسس مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التى يمثل أمامها حالياً رئيس الدولة السابق

سلوبودان ميلوسيفيتش كمتهم مدعى عليه، وحدد تقرير لجنة الخبراء الذى يشتمل على ٣٥٠ صفحة والذى نشره مجلس الأمن أنماط وأنواع هذه الجرائم، بما فى ذلك سياسة "التطهير العرقى" البغيضة واغتصاب النساء الذى كان يحدث باستمرار كجزء من هذه السياسات.

وهناك أدلة ومستندات كثيرة تؤكد جرائم النظام العراقى ولكن هذه الجرائم لم تحصر بعد بشكل منظم ولم تنشر ولم تبث ومثل هذا العمل مدعماً بقرار من مجلس الأمن سيكون عنصراً حيوياً فى استراتيجية تغيير النظام فى العراق وهذا العنصر الذى يتعلق بالعدالة سيمنح الولايات المتحدة حجة أخلاقية أقوى بكثير من المخاوف من أسلحة الدمار، وعلاوة على ذلك عندما يتم حصر الجرائم التى ارتكبها هذا النظام ربما يؤسس مجلس الأمن محكمة دولية مختصة تماثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبذلك، حتى لو كان صدام قد استجاب لنظام التفتيشات فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإنه لم يكن ليفلت هو وآخرون فى نظامه من العقاب على جرائمهم الدولية، إن عاجلاً أم آجلا، وسيكون تغيير النظام والأدلة التى ستجمعها مثل هذه اللجنة ضده أساساً لعدالة داخلية ما بعد النزاع أو لمحاكمات جنائية دولية.

البترول هدف من أهداف الحرب

إن قضية البترول محل جدل واختلاف فى الرأى، كما أنها فى الوقت نفسه غير متفق عليها ويرى البعض أنها إحدى الدوافع السياسية للإدارة الأمريكية لاحتلال العراق ليس فقط لأن العراق هو ثانى دولة فى العالم تملك احتياطي بترول معلن بعد المملكة العربية السعودية ولكن أيضاً لأن وجوداً عسكرياً أمريكياً فى العراق للسيطرة على إنتاج العراق من البترول سيمنح الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً على إنتاج المملكة العربية السعودية ودول الخليج من البترول وكذلك على تحديد أسعار البترول فى الأسواق العالمية.

وسيتطلب من الحكومة العراقية الانتقالية إعادة النظر فى عقود الامتياز مع الشـــركات الأجنبـــية وإعادة تحديد الإنتاج اليومى الذى يبلغ حالياً ثلاثة ملايين برميل يومياً بحيث يرجع إلى خمسة ملايين برميل يومياً وربما أكثر، سيتطلب ذلـــك من حكومة انتقالية موالية للولايات المتحدة ستتعرض بالضرورة لاحتمال اعتبارها غير ذات صفة شرعية فى نظر الشعب العراقى والشعوب القريبة وإذا تعيـــن بالضرورة زيادة الإنتاج لتعويض الولايات المتحدة عن تكاليف عملياتها العســـكرية، لـــن يتمكن العراق من الاستمرار فى دفع تعويضات عن لأضرار للكويت (تلك التى فرضتها الولايات المتحدة سنة ١٩٩١) ولكن إذا لم يحدث ذلك وتعين على الحكومة الانتقالية أن تسدد مبالغ للكويت والولايات المتحدة سيعجز العراق عن الوفاء بتكاليف هذين الالتزامين اللذين فرضا عليه من الخارج، وفى هـــذه الحالـــة، ستتعطل التنمية الاقتصادية فى العراق بصورة خطيرة وستعتبر الحكومة الانتقالية غير ذات صفة شرعية على الإطلاق.

التأثيرات على السياسة الأمريكية:

لعبـــت جامعـــة الدول العربية، والتى عملت من خلال أمينها العام عمرو موسى وتؤيدها حكومات المملكة العربية السعودية ومصر والأردن دوراً رئيسياً لمـــنع وقـــوع عمل عسكرى أمريكى من طرف واحد وقد تحقق ذلك من خلال إقناع صدام بقبول نظام التفتيش الخاص بالأمم المتحدة بغير مواربة ولا تحفظات إلا أنها لم تستطع أن تحول دون وقوع الحرب.

كمـــا لعب السكرتير العام للأمم المتحدة دوراً محورياً فى المفاوضات مع العراق ومع أعضاء مجلس الأمن لتحقيق تلك النتيجة.

ولكن ذلك ليس سوى الجزء الأول، أما الجزء الثانى فلا يزال ذلك الخاص ببعثة الأمم المتحدة للتفتيش والمراقبة والتحقق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ حـــاول صـــدام الالتزام بشروط القرار ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن فى ٨ نوفمـــبر، ولكـــن هـــذا لـــم يمنع تجنب الحرب حيث استمر بوش باتهامه القيام

بألاعيبه المعتادة الخاصة بالغش والانسحاب، كما كان يسميها، وأنه لا مناص من الحرب.

لقد تم شرح تبعات الحرب بوضوح لصدام من قبل السكرتير العام كوفى أنان، والأمين العام عمرو موسى، وولى العهد السعودى الأمير عبد الله ووزير الخارجية السعودى سعود الفيصل ووزير الخارجية المصرى أحمد ماهر، والعديد من رؤساء الدول وعلى رأسهم الملك عبد الله، عاهل الأردن، والرئيس مبارك والرئيس شيراك والرئيس الروسي فلاديمير بوتن، كل هؤلاء الزعماء لعبوا دوراً رئيسياً فى إثناء الولايات المتحدة أو عودتها للأمم المتحدة وعدم استخدام القوة من طرف واحد وقد أدت هذه الجهود مجتمعة بالولايات المتحدة على قبول القرار الصادر فى ٨ نوفمبر بغير أن يتضمن نص الاستخدام التلقائى للقوة ولكن تغير الموقف الأمريكى يرجع بقدر ليس باليسير على الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التى ينتهجها وزير الخارجية الأمريكى كولن باول.

الحرب ضد العراق من المنظور الإنسانى (احتمالات لم تتحقق).

من المنظور الإنسانى فإن نهاية نظام صدام كانت لابد وأن تكون قريبة أكثر منها بعيدة ولكن الحرب ليست أفضل الخيارات أو خياراً مشروعاً لتحقيق ذلك، فهناك الشرعية والحكم السليم على الأمور وهما مضادان لعمل عسكرى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أو بتحالف متعدد الأطراف تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم تقر الأمم المتحدة ذلك على وجه التحديد.

ومن الواضح أنه وبعد تقديم العراق لتقريره المتضمن فى اثني عشر ألف صفحة بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٠٢ كانت الولايات المتحدة ستتخذ من بعض الثغرات الواردة فى هذا التقرير ذريعة لتبرير الضربة العسكرية المصمم عليها مسبقاً للعراق بهدف تغيير نظامها الحاكم والسيطرة على منتجاتها النفطية وبالتالي تغيير الطبيعة الاستراتيجية للمنطقة.

ودون أدنى شك أن توقعات الولايات المتحدة حول النتائج السياسية العسكرية لتلك الضربة قد تكون السيناريو الأفضل من وجهة نظرهم إلا أنه صعب المنال.

وفى هذا السياق كان من المتوقع حصول رد فعل غاضب من جماهير الشارع العربى قد يضطر بعض الحكومات إلى التدخل لقمعه تحملاً للعبء السياسى الذى ألقى على عاتقها فى هذا الموقف المعقد، ومن ناحية أخرى، ولو أن هذا الانعكاس كان محدود المدى من الناحية الواقعية إلا أنه وكلما قلت مظاهر الاحتجاج كلما دل ذلك على مدى وعمق الإحباط الذى منيت به الشعوب العربية من جراء ذلك ويعد مؤشراً لقياس مدى فقدانهم للثقة فى قدرة حكوماتهم على معارضة السياسة الأمريكية السائدة وهو ما يهيئ الفرصة الذهبية للجماعات الإرهابية لجذب عدد غير قليل من تلك الفئة المحيطة وهو ما نستطيع معه توقع ازدياد عدد المتطوعين لارتكاب الأعمال الإرهابية مستقبلاً ضد المصالح الأمريكية فى أنحاء العالم تعبيراً عما يعتمل فى نفوسهم من غضب.

وكان البديل الأمريكى للحرب هو سياسة منسقة للاحتواء والضغط على ما ينادى به وزير الخارجية باول وآخرون خارج الإدارة، وأيضاً العديد من زعماء العالم كما أشرنا عاليه، وانتهاج أسلوب أكثر تدرجاً لابد بالضرورة أن يتضمن إشراك الأمم المتحدة وحكومات عديدة فى جمع ونشر أدلة على جرائم نظام صدام، والإمكانيات التى لديه لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وعلى الولايات المتحدة أولاً نزع مصداقية النظام والحصول على شرعية قانونية دولية قبل الاضطلاع بعملية عسكرية، إذا ثبت ضرورة ذلك.

احتلال العراق عسكرياً وإدارته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاعتماد على نفط العراق فى تمويل عملياته وتغطية نفقاته شئ لا يمكن للرأى العام العالمى القبول به، ومع ذلك، يبدو أن الرأى العام الأمريكى قد قبل بهذا الاحتمال، فى ضوء نتائج انتخابات ٥ نوفمبر فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى منحت الجمهوريين أغلبية فى مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصبحت

الإدارة علـــى ثقـــة من أنها سوف تفعل ما يحلو لها، بصرف النظر عن النتائج الســـلبية، ولكـــن بما أن حملة العلاقات العامة التى قامت بها الإدارة الأمريكية كانت بمثل هذه الفعالية الكبيرة، فإن التصور العام أن الآثار السلبية للحرب فى العـــراق ســـوف تكون محدودة كما أن الإدارة الأمريكية أصبحت تصدق حملة العلاقات العامة التي صممتها وأنها يمكن أن تحقق أهدافها العسكرية والسياسية بأدنى حد من الضرر والخسائر والتكاليف، مسترشدة فى ذلك بقناعتها من تحقق سيناريو الحالة الأفضل العسكرى.

إن الحـــرب فى العراق غيرت العلاقات الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، وســـوف تقـــوى شوكة إسرائيل فى المنطقة بعد أن أصبحت تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية أكثر حسماً، ومن شأن هذا الأمر أيضاً أن يؤدى إلى ظهـــور صـــراع عربي إسرائيلى ديناميكى جديد يفرض على الفلسطينيين حلاً لصـــالح إســـرائيل تدعمـــه الولايـــات المتحدة كما أن الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة سوف تفقد مصداقيتها.

وبالإضـــافة إلـــى ذلك، فإن تغير التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط سوف يعطى إيران مركزا أقوى فى المنطقة ولكنه سوف يضع الولايات المتحدة فى موقف المواجهة العسكرية المباشرة مع تلك الدولة، وبالنظر لإمكانيات إيران العســـكرية ســـوف يـــزداد الوضـــع فى المنطقة توتراً وسوف تقوى الأصولية الإسلامية.

ثالثاً : قدرة الولايات المتحدة على شن الحرب فى إطار تحالف دولى أو منفرد

ظـــل الموقـــف الأمـــريكى متمسكاً بمنطق القوة واستخدام أسلحة القوات المســـلحة الأمريكية فى شن الحرب منفردة أو فى إطار تحالف دولى، وقد أكد الرئيس الأمريكى جورج بوش أن الحرب ستظل هى خياره الأخير فى التعامل مع العراق وستكون من أجل حماية الشعب الأمريكي.

جـــاءت هذه التصريحات خلال مراسم أداء ويليام دونالدسون رئيس لجنة الأســـهم والأوراق المالية بالبورصة لليمين الدستورية فى قاعة روزفلت بالبيت الأبيض أمام بوش ونقلته شبكة / سى. إن. إن الإخبارية الأمريكية.

وقـــد أشار بوش إلى أنه لايتفق مع البعض الذين لا يرون أن صداماً خطر علـــى الســـلام لأنه يحصل على أسلحة دمار شامل ويتحدى الأمم المتحدة ويقيم علاقـــات مع الإرهابيين وهو تهديد للولايات المتحدة التى ستتعامل معه، مطالباً الشـــعب الأمـــريكى بالحفاظ على أمن البلاد، وحول ما إذا كان قد اتخذ قراره بالحرب قال بوش إنه يأمل أن ينزع صدام حسين أسلحته، وإذا اختار عكس ذلك فإن الولايات المتحدة ستقود تحالفاً لنزع أسلحة الدمار الشامل لديه بالقوة.

وأوضـــح بوش أن صدور قرار ثان من مجلس الأمن الدولى بشأن العراق سيكون مفيداً. خاصة بعد أن ثبت عدم اهتمام العراق بالقرار الأول ١٤٤١ وأنه يعمل حالياً مع الأصدقاء والحلفاء من أجل إصدار قرار آخر فى الأمم المتحدة.

وأعرب بوش عن رغبة بلاده فى مساعدة تركيا وعن ترحيبه بقرار منظمة حلف شمال الأطلنطى بضرورة مساعدة تركيا، كما أعرب عن ترحيبه ببيان قمة الاتحاد الأوروبى الذى يطالب بضرورة نزع أسلحة صدام حسين بصورة كاملة.

وصرح بوش أن الولايات المتحدة تعمل عن قرب من الأتراك، فى الوقت الذى تحمل كل الاحترام للحكومة التركية الصديقة، معرباً عن أمله فى التوصل لاتفاق مرض للطرفين وهو ما يجرى إعداده حالياً. وحول إمكانية توجيه إنذار الفرصة الأخيرة لصدام، تساءل بوش فيما إذا كان ذلك يعنى منحه فرصة أخرى وأخـــرى وقال إن الرئيس العراقي يدرك تماماً ما نريد بنزع الأسلحة تماماً لكنه يراوغ ويخادع ويستهلك الوقت ويؤجل ويعتقد أن الوقت لصالحه.

وأكـــد بوش تصميمه على" الاستمرار فى طريق السلام، على أن يدفع هذا الـــرجل الثمـــن" مشـــيراً إلى أن لدى الإدارة الأمريكية التزاماً ببذل أقصى ما بوســـعها لحماية الشعب الأمريكى.. وقال إنه من المهم أن تصبح الأمم المتحدة

جهـــازاً مفـــيداً مـــع الدخـــول إلى المستقبل وعدم تحدى أو إبطال أى شخص لقراراتها.

أما بلير فمن ضمن ما قاله :" إن مسألة الوقت (المعطى للمفتشين) لا تطرح إلا إذا كـــان هـــناك تعاون تام من جانب الرئيس العراقى وحذر مرة أخرى" إذا رفـــض نزع أسلحته بطريقة سلمية، عندئذ سيكون عليه أن يقوم به بالقوة". ولقد تقدمـــت بريطانـــيا بمقـــترح قرار ثان يتضمن ستة شروط على العراق تنفيذها لتجنـــب الحـــرب وقـــد رفضته العراق باعتباره طلبا باعتراف العراق امتلاكها لأسلحة تدمير شامل ولقد واجه المشروع البريطاني / الإسباني مصيرا غامضا لاســـتمرار المعارضـــة أو باســـتخدام الفيتو من قبل فرنسا وروسيا واعتراض الصـــين. ولهـــذا قامـــت بريطانيا بسحبه يوم ١٧ مارس وفى الوقت نفسه فإن العـــراق وعدت بتقديم تقريرا للأمم المتحدة عن الجمرة الخبيثة التى كانت لديها منذ ١٢ عاما لتثبت أنها لم تعد مالكة لهذا السلاح البيولوجي، وتقريرا آخر عن غاز الأعصاب (V X).

لقد اتخذت الأزمة العراقية مساراً جديداً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعد تولـــى الإدارة الأمريكـــية الرئيس بوش وشكل إدارة تولى فيها وزارتى للدفاع وأعضـــاء فـــى مجلس النواب والشيوخ يهود ويتمتعون بالجنسية الأمريكية، لذا اتجهت الإدارة الأمريكية إلى توجيه تهديد بتوجيه ضربة عسكرية أمريكية بدلاً مـــن انتهاج سياسة سابقة تحاول احتواء العراق لإرغامها على إحداث متغيرات فـــى سياستها تتفق مع السياسة الأمريكية التى تسعى إلى السيطرة على البترول العـــراقى باعتـــباره أنه المنبع مع ضرورة إسقاط النظام السياسى العراقى الذى اعتـــبر أنه يشكل تهديداً أمنياً لمنطقة الخليج وللولايات المتحدة الأمريكية وإلى إســـرائيل وأصـــبح من الضرورى فرض حالة التغيير باستخدام القوة العسكرية الأمريكـــية، وتوالـــت التهديدات الأمريكية للعراق والتى جوبهت برفض عربى وللـــدول الأعضـــاء دائمى العضوية فى الأمم المتحدة الأمريكية فلا يقبل توجيه الضربة العسكرية دون أدلة على أن العراق لديه أسلحة دمار شامل تشكل تهديداً

إقليمـــياً ودولياً، وتحاول الإدارة الأمريكية أن تحتوى المعارضة الدولية وتكسب الجمـــيع فـــى صفها ولكن هذا لم يهدئ من الانتقادات فى حتمية توجيه الضربة العســـكرية ولم يمنع ذلك من استمرار حشد القوات الأمريكية ليصل إلى تجمع ضخم قد وصل إلى ١٠٠ ألف أو أكثر، وفى نفس الوقت قامت الولايات المتحدة الأمريكـــية بحملـــة إعلامية لجذب التأييد الدولى والتأييد الداخلى حيث وصلت المعارضة من الجمهوريين إلى نسبة ٦٠% وهى نسبة عالية، وأيضاً مع إعلانها مـــن وقـــت لآخر توقيتات محتمله لشن هذه الضربة منها ما يحدد قرب توجيه الضربة العسكرية الأمريكية وآخر يمهد لها فى الصيف القادم، وهذا أمر طبيعى حـــتى لا يتعرف المجتمع الدولى على التوقيت الحقيقى المحدد للضربة، وظلت بريطانيا ترسل قواتها لدعم القرار السياسى بشن الضربة العسكرية على العراق، ولاشـــك أن الحشـــد الضـــخم للقوات الأمريكية كان خير دليل على أن الإدارة الأمريكـــية اتخـــذت قـــرارا باستخدام القوة العسكرية ولكنها فى انتظار الأمر. والأمر الآخر هو تحقيق الردع النفسى على العراق بما يخفض المعنويات داخل العـــراق قـــيادة وشعباً وقوات مسلحة، واستغلت هذه الفترة فى تنشيط الطلعات الجويـــة للقـــوات الجوية الأمريكية والبريطانية ومهاجمة مواقع لأسلحة الدفاع الجـــوى العراقية بحيث لاتشكل قيوداً على حرية استخدام القوات العسكرية عند صـــدور القـــرار السياســـى بـــتحرك القوات وما يعتبر القيام "بعمليات متدنية المستوى" تحقق إضعاف نظام الدفاع الجوى العراقى بحيث لا يحدث خسائر عند شـــن الضربات الجوية فى إطار حملة جدية مكثفة تهدف إلى التأثير القوى فى القـــدرات العســـكرية العراقية وفى القيادة السياسية لتتهيأ لمغادرة البلاد وقبول التغيـــير تحـــت زعم التوجه نحو إقامة نظام ديمقراطى عراقى موال للولايات المـــتحدة الأمريكية ومحقق لأهداف أمنية إقليمية ودولية، ولكن لاشك أن توجيه الضـــربة العسكرية الأمريكية كان يواجه مشكلات لابد من وضعها فى الاعتبار عند اتخاذ قرار بدء الحرب.

مشكلات استخدام القوة العسكرية الأمريكية لشن ضربة عسكرية على العراق:

لـــن يكون توجيه الضربة العسكرية الأمريكية فى ظروف غير مشابهة لما حـــدث فـــى يوغوسلافيا وتحديداً استخدام الناتو ضد القيادة الصربية فى حرب كوســـوفو عـــام ١٩٩١، لكنها تأتى فى إطار نموذج الحرب ضد الإرهاب فى أفغانســـتان فـــالموقف مختلف وأن هذا يثير مشكلة أنه لن يعتمد فى هذه الحرب علـــى توجـــيه ضربات صاروخية ولكن الهجمات الجوية لا غنى عنها لتحقيق الهـــدف الرئيســـى مـــن إسقاط النظام الصدامى العراقى والهيمنة على البترول العـــراقى والأهـــم تغيير النظام السياسى العراقى تحت زعم إقامة نظام سياسى ديمقـــراطى، وأشـــارت الـــتقديرات أن منطقة تكريت العراقية هدف هام لمنع الالـــتجاء إليها وسرعة توجيه ضربة وقائية (مسبقة) للمنطقة قبل أن تحتشد فيها المقاومـــة، ومـــع وجود المقاومة العراقية داخل العراق ومدى إمكانية الاستفادة منها بما يعنى أن تدخل فى صراع مسلح ضد القوات العراقية النظامية لا يعرف مـــدى مـــا يحققه من نتائج مؤكدة، حيث تتحول مهام القوات النظامية إلى مهام الدفاع عن كيانها.

رابعاً : البعد السياسى لتخطيط الحرب ضد العراق

قامت الإدارة الأمريكية بعمل تقدير موقف سياسى لوضع حلول وتوصيات نحو التساؤلات التى أثيرت عند التخطيط للحرب ضد العراق حيث لم يكن هناك اتفاق حول شكل الضربة العسكرية التى يمكن من خلالها تحقيق الهدف السياسى للحرب، على نحو ما أوضحه التباين الشديد بين خطط الهجوم التى تتسرب من داخـــل البنتاجون من حين إلى آخر، فيما يتصل بحجم القوات البرية المشاركة، وتقدير الخسائر الناجمة عن العمليات وقد أدت المناقشات خلال الشهور الثلاث الأخيرة قبل الحرب إلى اتجاهين.

الأول : اتساع نطاق المشكلات العسكرية المحددة على نحو طرح قضايا تتصل بمسألة "الحرب" عموماً، وليس مجرد خطة عملياتها، فقد أثيرت أسئلة حول رد الفعل العسكرى المتوقع للحكومة العراقية، خاصة فيما يتعلق باستخدام أسلحة تدمير شامل كيماوية وبيولوجية، والسلوك المحتمل للقوات المسلحة العراقية، والذى سيتحدد بناءً عليه أمد الحرب وحجم الخسائر الأمريكية، وهو ما كان يتطلب تعديلات معقدة فى الخطط العسكرية، وأفرز بدوره تباينات إضافية فى التقديرات بين أفرع وزارة الدفاع الأمريكية.

الثانى : امتداد نطاق المشكلات المتعلقة بالحرب عموماً ليشمل إشكاليات ذات طابع استراتيجي كمستقبل التشكيلات العسكرية والسياسية العراقية فى حالة انهيار النظام السياسى القائم وطبيعة النظام السياسى البديل. وتكلفة إعادة بناء العراق بعد الحرب، إضافة إلى المشكلة التقليدية الخاصة بيواجس الفوضى داخل العراق، فى ظل خبرة النموذج الأفغانى الحالي، فالمسألة فى واقع الأمر ليست ضرب العراق أو غزو العراق وإنما تدخل عسكرى بكل أبعاده، وهو ما كان يتطلب إعداد ترتيبات واسعة مسبقة لساحة الحرب.

فى هذا الإطار يمكن رصد أهم العوامل المؤثرة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق وانعكاساتها.

طبيعة التهديد العراقى:

لم تطرح داخل الولايات المتحدة أية قضايا جذرية بشأن ما يعتبر – من وجهة النظر الأمريكية – مصدر التهديد العراقى، فلم تكن هناك خلافات أساسية داخل الإدارات التى تعاقبت منذ نهاية حرب الخليج الثانية (١٩٩١) على أن ثمة تهديداً عراقياً لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وأن إسقاط نظام الرئيس صدام حسين يمثل الأساس فى إنهاء هذا التهديد، لذا كان العراق أحد الأطراف الدائمة فى قوائم الدول التى تعتبرها الولايات المتحدة " مارقة"، أو – كما تطورت فيما بعد – "شريرة"، ولم تحدث أية مراجعة لهذا الوضع على

غـــرار مـــا حدث لكل الدول الأخرى، وأدى إلى بدء اتصالات أمريكية مع هذه الدول، كليبيا وسوريا، وكوريا الشمالية، وحتى إيران.

مـــن ناحية أخرى، كان الاتجاه السائد داخل الإدارات الأمريكية، باستثناء فـــترة قصـــيرة مـــن حكـــم إدارة الرئيس كلينتون، هو أن الأساليب الإكراهية الضاغطة تمثل أساس الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، يتضمن ذلك أساليب الاحـــتواء المختلفة كالضغط السياسى والحصار الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية والدعاية المركزة والعمل السرى، مع استخدام مكثف للأدوات العسكرية أو ذات الطـــابع العسكرى، كالحظر الجوى والحظر التسليحى والتفتيش الدولى والرقابة اللصيقة، مع استخدام أسلوب العمليات العسكرية الانتقامية أو ضربات الإزعاج بشـــكل متكرر، فالعراق من وجهة نظر الولايات المتحدة – تبعاً لقاموس اليمين المحافظ – عدو.

واتخـــذت مســـألة الـــتهديد العراقى أبعاداً جديدة مع وصول إدارة الرئيس جـــورج بوش الابن إلى الحكم عام ٢٠٠١، إذ بدأت التيارات المتشددة فى تلك الإدارة بـــتحريك الملـــف العـــراقى ليصـــبح التعامل مع ذلك "التهديد" أحد أهم أولوياتهـــا الخارجية، لذا لم يكن مفاجئاً لبعض الدول العربية فى النصف الثانى مـــن عام ٢٠٠١، قبل أحداث ١١ سبتمبر بعدة شهور أن يكون الملف الرئيسى الذى يحمله كولين باول (رغم أنه ليس من المتشددين) فى جولته الأولى بالشرق الأوســـط هو "المسألة العراقية" على الرغم من اشتعال المنطقة من جراء العنف الدموى بين إسرائيل والفلسطينيين.

تطـــور موقع العراق على خريطة التهديدات الأمريكية فى أعقاب هجمات ١١ ســـبتمبر، فعلـــى الرغم من أن تلك الأحداث قد مست معظم الدول العربية بصـــورة أو بأخرى، إلا أن العراق الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تمت الإشارة "بالاسم" إلى احتمالات تورطها فى تلك الهجمات، فى ظل ما أثير حول لقاء براغ بين محمد عطا قائد المجموعة المنفذة للهجمات والدبلوماسى العراقى التابع للاستخبارات أحمد العانى، أو احتمالات ارتباط الحكومة العراقية بهجمات

الجمـــرة الخبيثة التى كانت بعض المؤسسات الأمريكية قد تعرضت لها فى ذلك الوقت، إضافة إلى ما قيل حول علاقات قوية تربط العراق بعدد من العناصر أو المنظمات الإرهابية، وهو ما وضح على كل المستويات، أنه كان بدون أساس.

فـــى الواقـــع، فإن تلك " الروايات" لم تكن هى العامل الأساسى الذى أعاد احتمالات ضرب العراق عسكرياً إلى واجهة الأحداث منذ ذلك الحين، فقد كانت هناك تحفظات واضحة أبديت من جانب مؤسسات أمريكية رسمية تجاه مصداقية الوقـــائع الـــواردة فيها، وعندما بدا أن هناك مناخاً عاماً يتيح التحرك فى اتجاه إنهـــاء مهمة كانت قد بدأت قبل عشر سنوات، وليس التوقف عند حدود مكافحة الإرهاب، خاصة مع وجود شخصيات مؤثرة فى الإدارة (مثل ديك تشينى نائب الرئيس، ودونالد رامفسيلد وزير الدفاع، وبول وولفوتيز نائب وزير الدفاع تعتقد أن هـــناك حملـــة واحـــدة يجب أن تتحرك للتعامل مع كل التهديدات لكن ظلت المشكلة التقليدية قائمة، وهى كيف يتم ذلك؟.

تـــم تقييم مشكلة العراق مع الولايات المتحدة فى ظل هاجس الأمن المطلق الذى يسيطر على الإدارة الأمريكية الحالية، على الرغم من أن العامل الرئيسى الذى تستند إليه إدارة الرئيس بوش فى تبريرها لاتجاهها الخاص بضرب العراق فـــى الوقـــت الراهـــن هو قيام الحكومة العراقية بتنشيط برنامجها النووى مرة أخـــرى، فـــى غـــياب عملـــية التفتيش الدولية استناداً على روايات مماثلة لتلك الروايات القديمة حول علاقة الحكومة العراقية بأحداث ١١ سبتمبر.

ودلـــت الصورة العامة لما هو قائم فى واشنطن إزاء العراق من أن إدارة الـــتوجهات الأمريكـــية بهـــذا الشـــأن فى إطار احتمالين أحدهما يتفق مع الحل العســـكرى والآخر مع طبيعة الحل السياسى، فلا توجد احتمالات لحل الصراع القائم سلمياً بين الولايات المتحدة والعراق، إذ لا تطرح إمكانية "التعايش السلمى" على غرار ما يتم مع كوريا الشمالية، كما لايطرح التيار الرئيسى داخل الإدارة الأمريكـــية احتمالات لتسوية المشكلة القائمة بين الجانبين إلا فى إطار سيناريو واحـــد أشار إليه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى وهو أن يتخلى الرئيس

العـــراقى صـــدام حسين عن السلطة، وأن ينفى نفسه اختيارياً مع عائلته خارج العـــراق (١٩ سبتمبر ٢٠٠٢)، وقد أثيرت بهذا الشأن إمكانية أن تؤدى تحولات داخلـــية فى العراق باتجاه نوع من "الديمقراطية" إلى عكس اتجاه الريح كما هو مطروح بالنسبة لإيران، وقد بدأت "سياسة الاحتواء" المطبقة ضد العراق منذ ما يـــزيد علـــى عشر سنوات تفقد مصداقيتها أيضاً فى أوساط الإدارة الأمريكية، فرغم أنها تبدو أحياناً وكأنها "المخرج المناسب" لجميع الأطراف، إلا أنها لم تؤد – وفق التقييم الأمريكى – إلى التأثير على استقرار النظام السياسى العراقى، أو طرح احتمالات انهياره من الداخل، بل أن ثمة اتجاه داخل المؤسسات الأمريكية يـــرى أنها أدت إلى تعزيز قوة الرئيس العراقى أكثر من ذى قبل، ولم يعد هناك اســـتعداد كبـــير للمراهنة عليها لوقت طويل، إلا فيما يتصل ببعض مستوياتها، كالتفتـــيش الدولى على نشاطات العراق التسليحية، لاعتبارات عملية، والمشكلة أنه ليس لدى العراق خيار حقيقى لرفض "التفتيش الدولى"، رغم إدراكه أن قبوله لـــه لن يؤدى إلى تحول جوهرى فى الموقف الأمريكى بشأن إسقاط النظام، وقد جـــرى بـــالفعل محاولة غير ناجحة لعقد "صفقة فى هذا الاتجاه" قبل أن تضطر بغداد إلى قبول التفتيش غير المشروط فى النهاية، لأسباب عملية أيضاً.

التوجهات المتاحة للسياسات العسكرية الأمريكية.

كان التوجه المسيطر على أمريكا هو اتباع اللجوء إلى الأداة العسكرية فى الـــتعامل مـــع الـــنظام العـــراقى، ويتمثل الفارق الجوهرى بين ما اعتمد خلال الســـنوات العشر الماضية بهذا الشأن، وما اتجه إليه التفكير الأمريكى حالياً، هو أن إدارة بوش قد اتخذت قراراً يتصل بشن "حرب شاملة" ضد العراق، فقد كانت السياســـة العسكرية الأمريكية فى الفترة السابقة تركز على الاستخدام الروتينى للقوة المسلحة ضد العراق لفرض الحظر الجوى فى شمال العراق وجنوبه، مع توجـــيه ضـــربات محدودة أشبه بعمليات خاصة جراحية لوسائل الدفاع الجوى العراقـــية فـــى حـــالات تحـــريكها أو تنشيطها، كما كانت هناك أشكال مختلفة لضـــربات عقابية تم اعتمادها لإسناد عمليات التفتيش الدولية، بقصف المنشآت

التى تقوم الحكومة العراقية بعرقلة دخول المفتشين إليها، وذلك قبل توقف أعمال التفتيش، أو فى حالة اتباع العراق لسلوكيات تعتبرها الإدارة الأمريكية "خارجة" أو "مهـددة" كما أثير بشأن التخطيط لاغتيال الرئيس جورج بوش (الأب) خلال زيـارة قـام بها للكويت، أو قيامه بتطوير قدرات صناعية مزدوجة الاستخدام، وفى تلك الحالات، يتم قصف وتدمير المنشآت ذات العلاقة باحتمالات أن تصبح تهديداً من وجهة النظر الأمريكية.

تطـورت بعـض تلك الأعمال العسكرية إلى ما يشبه" حرب محدودة" فى أحـيان مخـتلفة على غرار ما حدث فى نهاية عام ١٩٩٤، عندما شنت إدارة الرئيس كلينتون عملية عسكرية واسعة النطاق ضد المرافق والمنشآت العسكرية العراقـية، اسـتمرت عدة أيام تحت اسم "ثعلب الصحراء"، لكنها لم تكن تطرح احتمالات التطور فى اتجاه مجرد التفكير فى غزو عسكرى شامل.

ولقـد بـرزت أفكار "الحرب المحدودة" فى ظل الإدارة الحالية، فى إطار اتهاماتهـا للعـراق بتطوير أسلحة تدمير شامل (نووية)، إذ تمت الإشارة على نطاق واسع لإمكانية شن ضربة عسكرية وقائية/ إجهاضية بهدف تحييد قدرات تطويـر تلك الأسلحة، وأورد الرئيس بوش فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المـتحدة (١٩ سبتمبر ٢٠٠٢) خمسة شروط للعراق لتحاشى مثل هذه الضربة، كالتوقف عن مساندة الإرهاب، واضطهاد المواطنين، والإفراج عن المحتجزين، ووقف التجارة السرية خارج برنامج النفط مقابل الغذاء، لكن الضربات الوقائية لم تكن تمثل استراتيجية أمريكية رئيسية تجاه العراق، إلا كأداة ضغط مؤقتة، أو سيناريو طوارئ، فسياسة الإدارة الحالية تتبنى استراتيجية الحرب الشاملة.

لقد تبلورت الفكرة "الاستراتيجية" بفعل حرب أفغانستان، حيث أدى الانهيار السـريع لحركة طالبان، وفرار الملا عمر تحت وطأة الضربات الأمريكية، إلى ظهـور تصور داخل بعض مؤسسات صنع القرار الأمريكية، يشير إلى إمكانية تكرار السيناريو الأفغانى فى العراق ويعتمد هذا السيناريو – بعيداً عن تعقيداته اللاحقـة – على تشكيل حلف عسكرى محدود يتم فى إطاره إرسال قوات برية

أمريكـــية إلى المنطقة، تقوم بالتعاون مع قوات عراقية معارضة (وسط العراق) لإســقاط نظـــام الرئـــيس صدام حسين، تحت مظلة الضربات الجوية التمهيدية المركـــزة ضد أهداف استراتيجية عراقية تتصل بعناصر سيطرة الحكومة على السلطة.

وبدأت أسس ذلك السيناريو تتشكل مع الوقت فى خطوطها العامة، فى ظل تجـــاوز أمـــريكى لـــبعض العقد العسكرية السابقة كعقدة فيتنام، وإدراك واضح لتعقـــيداته الأساسية، فقد وضح أن وزارة الدفاع الأمريكية على استعداد للتفكير فى إرسال أعداد كبيرة من القوات البرية للقيام بتلك العملية، فى ظل تصريحات مـــن جانـــب مسئولين أمريكيين بأن الولايات المتحدة سوف تتقبل مستوى من الخســـائر البشـــرية، كمـــا بدأت تحركات مكثفة للتفاهم حول صيغة تمنع تقسيم العراق، وتتيح حدا من الاستقرار السياسى المتصور، عبر نظام سياسى تعددى، يؤمـــن تواجـــد ذى ثقل للسنة العرب فى النظام الجديد، لكن ظلت عملية تحويل السيناريو الأفغانى إلى خطة عمليات عسكرية محددة تتفاعل مع تعقيدات الحالة العراقية.

الرؤية الأمريكية لأبعاد التدخل العسكرى.

من المؤكد، فإن الإدارة الأمريكية أملت فى أن يؤدى تدخلها العسكرى فى العراق إلى تحقيق النتائج التى أسفر عنها تدخل الناتو ضد "القيادة الصربية" فى حـــرب كوســـوفو عام ١٩٩٩، أو ما شهده "النموذج الأفغانى" من سقوط لنظام طالـــبان فـــى حرب أفغانستان، لكن هناك عدة نقاط تلقى بظلالها على إمكانية تحقيق ذلك، أهمها:

- لا يوجد يقين بشأن إمكانية تكرار ما حدث من قبل فى حالة العراق، فحرب كوسوفو تماثل فى الأساس حرب تحرير الكويت(١٩٩١)، وقد أدت تداعيات تلـــك الحـــرب إلى سقوط الرئيس اليوجوسلافى الأسبق"ميلوسوفيتش"، على خلفية تعرض جيشه وبنية الدولة الاستراتيجية لتصدعات عميقة، وهو ما لم

يحـدث عام ١٩٩١ لنظام الرئيس العراقى صدام حسين رغم تعرض الجيش وبنية الدولة فى العراق لما يشبه التدمير الكامل بفعل وجود اختلافات ملموسة بيـن طبـيعة النظاميـن السياسيين وآليات السيطرة على السلطة، وأوضاع المعارضة السياسية.

- تمثل حل هذه المشكلة من وجهة النظر الأمريكية فى أن يتم التخطيط بالنسبة للعـراق هـذه المرة بشكل مختلف تماماً عن نمط عمليات حرب الخليج أو حرب كوسوفو، فما سيتم ليس "حرباً" صاروخية، مع حد أدنى من الهجمات الـبرية، وإنمـا عملية تدخل عسكرية شبه تقليدية، تعتمد على توغل القوات لتحقـيق هدف رئيسى هو إسقاط النظام وتصفية أو اعتقال قيادته، إلا أن ما حـدث فى أفغانستان يشير إلى أن الحرب قد لا تحقق أهدافها كاملة حتى فى ظـل ذلك السيناريو، فقد يسقط النظام، لكن قد تتمكن القيادات وفلول القوات مـن الهـرب أو الاختفاء لتتسبب فى زعزعة استقرار النظام الجديد أو عدم سيطرته الكاملة على أراضي الدولة بعد ذلك.

- أشـارت بعـض السـيناريوهات التى تسربت من " البنتاجون" إلى عدد من الصحف الأمريكية على وجود وعى بتلك الاحتمالات أيضاً، فبعض الخطط العسكرية تركز على أن تكون" منطقة تكريت" أحد الأهداف (المهام) المباشرة لأحـد محاور الهجوم البرى، لمنع الالتجاء إليها وضرب المقاومة المحتملة لهـا، كمـا تـتم المراهنة على قدرة بعض فصائل المعارضة المنتمية للسنة العـرب وسط العراق على طمأنة قيادات الجيش بشأن عدم المساس بهم أو الانـتقام منهم حتى لا تتحول مهام وحداتهم من الدفاع عن النظام إلى الدفاع عن نفسها، لكن قد لا تسير التطورات بهذه الصورة أيضاً، لذا كان رأى تيار مؤثـر بيـن المحللين أن فكرة العمل العسكرى الخارجى برمتها تحتاج إلى إعـادة نظـر، وأنه على الأرجح يصعب إسقاط النظام إلا من خلال انقلاب عسكرى من داخل وسط العراق.

- أشارت الجوانب غير العسكرية للتدخل العسكرى إشكاليات تصعب الإحاطة بكـــل أبعادها، بدرجة تضمن إحداث تغيير نهائى فى النظام على نحو يضمن استقرار النظام البديل واستمرار تماسك الدولة، قد تم التفكير فيه بشأن العراق لا يختلف كثيراً عما حدث فى النموذجين اليابانى والألمانى عام ١٩٤٥، من إزاحة للنظام القديم وتصفية أو محاكمة قيادلته، مع إحلال نظام جديد مختلف.
- كما كان هناك محاذير عديدة تحيط بالكيفية التى سيتم التعامل بها مع مؤسسة عسكرية ضخمة سوف تتفكك، وحزب واحد مسيطر (البعث) لن يجد له مكاناً أوســع ممــا أتيح فى روسيا الاتحادية للحزب الشيوعتى السوفيتى، وفصائل معارضـــة متـــناحرة قـــد تتسبب فى حالة عدم استقرار أو عودة الانقلابات العســـكرية، مـــع احـــتمالات تصـــاعد الميول الانفصالية لدى الأكراد الذين يمارســـون الحكـــم الذاتى فى مناطقهم عبر عقد من الزمان، أو تنامى نفوذ الـــدول المجـــاورة، كإيـــران وتركيا وبعض الدول العربية، داخل العراق، والكيفية التى سيتم بها توفير التمويل الكافى لإعادة تأهيل الاقتصاد والمجتمع والبنية الأساسية فى العراق.

كمـــا أشـــارت الدراسات والاتصالات التى تجرى بين الولايات المتحدة ومخـــتلف الأطـــراف الإقليمية و"العراقية" بهذا الشأن إلى بدايات لاستقرار بعض التصورات الخاصة بعراق ما بعد الحرب التالية، على نحو يتصور أنه قـــد يحـــافظ على استقرار النظام وتكامل الدولة، ويوفر تمويلاً كافياً لإعادة تأهيل العراق، لكن الواقع هو أن المحدد الرئيسى لما قد يتم فعلياً هو رد فعل الشـــعب العراقى إزاء التدخل العسكرى، وسقوط النظام، وعلى أى حال يبدو أن هذه الإشكاليات برمتها لم تشكل عائقاً أمام التدخل العسكرى الأمريكى إذا مـــا تم التوصل إلى صيغة ملائمة للعمليات العسكرية الميدانية، فما حدث فى أفغانستان يشير إلى أن الولايات المتحدة قد تتقدم نحو حروب ليس لديها يقين حول نتائجها.

خامساً : تأثيرات المعارضة الدولية على الحرب ضد العراق

فبرغم أن التصعيد الأمريكى إزاء العراق كاد يتجه إلى حافة الهاوية، فإن الولايـــات المتحدة قد جوبهت فى الأيام القلائل قبل الحرب بحزمة من المواقف المـــناوئة، أو علـــى الأقل فى إحباط سياستها تجاه المنطقة، واتضح هذا بعد أن اســـتعاد مجلـــس الأمن المبادرة استناداً إلى تقرير لجنة المفتشين برئاسة هانز بلـــيكس وبيان محمد البرادعى رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى ألقاه فى المجلس والذى يكاد يثبت خلو ساحة العراق من أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن الإقرار بتعاون العراق التام مع لجان التفتيش طبقاً للقرار ١٤٤١[٩].

بالطـــبع لايمكـــن أن نتجاهل أو نحدد الدور الألمانى الفرنسى فى مجلس الأمن والدور الألمانى الفرنسى البلجيكى فى حلف الناتو، والذى يمكن أن ننظر إلـــيه علـــى أنـــه المطـــرقة الأولى التى تم بها تكييل الضربات لحائط الحرب الأمريكى، ولعل معظمنا قد لمس وشاهد جلسة البوندستاج الألمانى، والذى دافع خلالـــه المستشـــار الألمـــانى جـــيرهارد شرودر ووزير خارجيته يوشكا فيشر بإصـــرار عن موقفهما المناوئ للمخططات الأمريكية، ضاربين عرض الحائط بالمســـاومات والاســـتفزازات الأمريكية التى تراوحت بين التهديد بعدم إشراك ألمانـــيا فى خطة إعمار العراق ما بعد الحرب إلى وضع ألمانيا فى خانة الدول المـــناوئة للولايـــات المـــتحدة مثلها مثل كوبا وليبيا على حد تصريحات وزير الخارجية الأمريكية كولن باول.

فقـــد مهـــدت الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن لفتح عدة ثقوب وثغرات فى جـــدار الهيمـــنة الأمريكية، وتمثل ذلك فى موقف كل من روسيا والصين الذى أشـــاد بـــتعاون العراق وطالب باستمرار عمل ووجود المفتشين الذي من شأن وجودهم داخل الأراضى العراقية أن يقلل من احتمالات الحرب ولو على المدى القريب.

أمـــا علـــى ســـاحة الحليف البريطانى فقد واجه رئيس الوزراء تونى بلير عاصـــفة من الاحتجاجات تمثلت فى أكبر مظاهرة شهدتها بريطانيا فى تاريخها حيـــث تظاهر مليون بريطانى منددين بالحرب وبسياسة بلير، وهو الأمر الذى ســـيكون له أثـــر كبير فى تهديد مستقبل بلير السياسى إذا مضى فيما هو عازم علـــيه، بـــل إن أثر هذه المظاهرات قد أتت ثمارها فى الحال، ففى الوقت الذى تظاهر فيه البريطانيون كان بلير يلقى كلمته فى مؤتمر الربيع لحزب العمال فى مديـــنة جلاســـجو البريطانـــية ويلمح فيه بأنه سيتحرك فى إطار الأمم المتحدة محـــاولاً تهدئـــة الشارع البريطانى على عكس النبرة التى كان يتحدث بها فى الســـابق وقد وصلت المعارضة إلى قلب الحكومة البريطانية نفسها بالاستقالة أو التهديد بها من بعض الوزراء بجانب المعارضة الشديدة فى البرلمان علاوة على نتائج الاستفتاء للرأى العام التى تشير إلى انخفاض شعبية بلير إلى درجة كبيرة.

ممـــا لاشـــك فيه أن الإدارة الأمريكية الحالية فى إطار سياسة التخبط قد فتحـــت على نفسها بابا يصعب إغلاقه إلا عن طريق تقديم تنازلات من طرفها للتخفيف من حدة الأزمة فى شبه الجزيرة الكورية خاصة بعد إعلان كوريا عن أحقيـــتها فـــى توجـــيه ضربات نووية ضد الأهداف والمدن الأمريكية رداً على الـــتهديد الأمـــريكى بتوجيه ضربات وقائية ضد كوريا الشمالية، مما حدا بدول الجوار الإقليمى مثل كوريا الجنوبية. واليابان والصين إلى التدخل بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لصالح كوريا الشمالية بالرغم من بعض التصرفات الاستفزازية الكورية كإجراء تجارب لصواريخ بعيدة المدى تؤكد أنها قادرة على تهديـــد الساحل الغربي الأمريكي فى الوقت الذي ترفض فيه عودة المفتشين أو إيقـــاف نشـــاطها الـــنووى وهذا زاد من حرج وضعف الموقف الأمريكي إزاء العراق.

إن التصـــعيد الأمـــريكى تجاه كوريا مثل إرباكاً وتشتيتاً للجهود الأمريكية تجـــاه العراق والشرق الأوسط، وأضاف إلى ذلك هذا الانفراج الأوروبى تجاه العراق المتمثل فى زيارة المبعوثين الأوروبيين إلى بغداد وزيارة طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء العراقى ولقائه مع بابا الفاتيكان فضلاً عن لقائه بوزير الخارجية الإيطالى والمسئولين الإيطاليين فى روما، وهى تعد أول زيارة لمسئول عراقى لدولة أوروبية منذ نهاية حرب الخليج الثانية، وقد تحمل هذه الزيارة بعداً إضافياً خاصة إذا نظرنا إلى إيطاليا على أنها من ضمن الدول الحليفة للولايات المتحدة فى حملتها على العراق.

على مستوى رد الفعل الأمريكى تجاه الموقف الدولى المناوئ لمخططاتها وأهدافها جاء تصريح كولن باول الأخير فى تعقيبه على تقرير لجان المفتشين بأن الولايات المتحدة ستنتظر إلى أيام أو أسابيع لترى ما يمكن أن تحرزه لجان التفتيش من تقدم، وبالطبع لم تكن الولايات المتحدة لتعلن مثل ذلك دون وجود الضغوط والعوامل السابقة التى أشرنا إليها، خاصة أن تصريح باول قد جاء بعد يومين من تصريح وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد الذى هدد فيه باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق مما شكل تغييراً نسبياً فى التفاؤل الأمريكى للأزمة رغم أن تهديد رامسفيلد باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق هو دليل ضعف أكثر من كونه دليل قوة.

بقى أن نشير إلى استطلاع للرأى أجرته مجلة التايم الأمريكية أخذت فيه آراء ٣٢٠ ألف شخص رأى ٧% منهم أن كوريا الشمالية هى الخطر الذى يهدد حالة السلم الدولى، و٨% رأوا أن العراق هو الذى يهدد السلم والأمن الدوليين إلا أن المفاجأة تمثلت فى أن ٨٤% ممن أجرى استطلاع آرائهم يرون أن الولايات المتحدة هى التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد جاء تقرير بليكس والبرادعى ليعززا هذا الاتجاه، فالمفتشون كما أورد التقرير يذهبون ويعملون بحرية ويقابلون من يشاؤون، ومجلس الأمن لايرى ضرورة لإصدار قرار جديد وبالتالى فإن أمريكا وفقاً لهذا المعيار هى الخارج عن القانون وعن الشرعية الدولية.

إن المجتمع الدولى قد بدأ يتحرك تحركاً إيجابياً فى وجه آلة الحرب الأمريكية، والحائط الأمريكى قد ينتهى إلى التصدع بعد مزيد من الثقوب

والثغرات سواء على المستوى الرسمى أو المستوى الشعبى، وهنا يجب التنويه أخـيراً إلى الحملة الشعبية الأوروبية الأمريكية لتكوين حائط مضاد من الدروع البشـرية، التى بدأت تتوافد على بغداد يوماً بعد يوم، ناهيك عن معارضة قطاع كبـير من الشعب الأمريكى لسياسة بوش الابن كل هذه المؤشرات قد تدعو إلى التفاؤل وتشير إلى أن الأمور لم تفلت بعد.

وقد يكون التراجع الأمريكى من قبيل المناورة بما جعله تراجعا تكتيكياً لا يؤثـر على إصرار الإدارة الأمريكية عن شن الضربة العسكرية ضد العراق، ولكن هناك ردود فعل لكلمة كولين باول فى مجلس الأمن هامة حيث تشير ردود الفعـل هـذه فـى مجلس الأمن إلى وجود معارضة للموقف الأمريكى الداعى للحرب ضد العراق وهى دلالة صحية على أن المجتمع الدولى استيقظ وسيكون له دور فاعل فى الأزمة.

فقـد شـاهد الملايين وزير خارجية أمريكا كولين باول وهو يطوى بيانه المكتوب فى جلسة مجلس الأمن التاريخية يوم الجمعة ١٤ فبراير ٢٠٠٣ وينحيه جانـباً ويـرتجل كلمة أخرى أكثر اعتدالاً مما كان فى الكلمة المعدة سلفاً والتى كان محتواها معروفاً للجميع من خلال التصريح العلنى الواضح والصريح[١٠].

لقـد كانـت لحظة فارقة فى التاريخ.. فهى تعنى أن وزير خارجية القطب العـالمى الواحـد، عندما أخذ معه بيانه المكتوب وهو يدخل مجلس الأمن، كان يظـن حـتى اللحظة الأخيرة أن المواقف ستتغير، وهى تعنى أن التنسيق داخل الـتحالف الغـربى ونتيجـته ظلت خافية على "زعيمة" هذا التحالف حتى بدء الجلسة.. لقد بدت الولايات المتحدة وحيدة وهى فى أوج قوتها، فلأول مرة تجد الولايات المتحدة نفسها فى جانب بينما غالبية الدول الدائمة فى مجلس الأمن فى الجانـب الآخر، كثيراً ما حدث هذا الموقف للسوفيت إلا أنها المرة الأولى التى تواجه الولايات المتحدة هذا الموقف.

ولأول مـــرة يشـــيح وزيـــر خارجـــية ألمانيا فيشر فى وجه وزير الدفاع الأمـــريكى، أثـــناء الاجـــتماع الأمـــنى فـــى برلين، ويصيح علنا أمام عدسات التلـــيفزيون قائلاً: " آسف فلم أقتنع.. آسف فهذه مشكلتى أننى لم أقتنع بأن هناك مـــا يـــبرر الحرب".. ولأول مرة تلمح فرنسا بالفيتو فى مجلس الأمن وتهدد به روسيا وتستخدمه كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا فى إطار حلف الأطلنطى.

لقد وصف فلاديمير بوتين الموقف العالمى بأنه بداية بزوغ النظام العالمى الجديد المتعدد الأقطاب.. وأضاف، وما كان لهذا النظام أن يبزغ إلا من باريس، فلو خرج هذا التحرك من موسكو لاتهمنا بأننا نعيد سيناريوهات الحرب الباردة القديمة، وفى اعتقادي بأننا نشهد بداية انحسار الروابط الأطلسية وأن التردد بين أوروبـــا الأطلســـية وأوروبا الأوروبية قد حسم لصالح أوروبا الأوروبية ولكن ليســـت أوروبا القديمة كما يعنيها وزير دفاع أمريكا ولكن أوروبا الحكيمة التى تعـــى أبعـــاد مصـــالحها الحقيقية وتعلم أن شظايا الشرق الأوسط التى ستخلفها الحـــرب لن تعبر الأطلنطى غرباً ولكنها، تسقط فوق رؤوسها، ستخبو الأطلسية ولكن إلى حين، وهذا الحين هو عندما يكتمل نمو المارد الصينى، فعندئذ ستعود أوروبا أطلسية مرة أخرى.. أما على المدى المنظور فسنشهد مزيداً من استقلال القرار الأوروبى عن أمريكا ومزيداً من التقارب الروسى – الأوروبى، لقد دقت أوروبـــا نـــاقوس الاستيقاظ أو "نوبة صحيان" بلغة الجيش.. وانتبه العالم وأخذ يراجع نفسه.. لقد كان الظن أن الميدان خلا لأمريكا تفعل به ما تشاء وما لم تشأ لا تفعل، ولكن هذه الأزمة أوضحت الكثير لقد وضعت الإدارة الأمريكية نفسها فـــى مـــأزق خطير، لعل أخطر ما فيه أنها سدت أبواب التراجع أمامها، وهناك العـــبارات المشـــهورة للرئـــيس بوش مثل لقد انتهت اللعبة ومثل عبارة Zero TolerQnce والـــتى يمكن ترجمتها بأنها " درجة تحملنا لصدام حسين قد بلغت الصفر"..

وواضـــح أن تونى بلير فى ورطة لا يعرف كيف سيخرج منها فهو يمثل الأقلـــية بيـــن شعبه وفى حزبه بل وفى مجلس وزرائه.. لذلك فإن الخطر يأتى

حالـــياً من هذه الورطة التى أحاطت بحلف بوش/ بلير والتى لن يجدوا مخرجاً منها إلا بالحرب ليس دفاعاً عن المبادئ أو إنقاذاً للعالم من الإرهاب ولكن دفاعاً عن المصداقية.

إن الأمـــم المـــتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية استعدت لنشر الخيام ودفن الجثث وإيواء الفارين من المدنيين من جحيم الحرب التكنولوجية الحديثة وإطعام الجائعيـــن وعلاج المصابين.. مع استعدادها لمد يدها للمانحين استجداء لتمويل هذه العمليات، كل ذلك من أجل الحفاظ على مصداقية السيدين بوش وبلير.

لقـــد أقامت الأمم المتحدة فى العراق نظاماً للتفتيش والرقابة الدائمة لانظير لـــه فـــى التاريخ وأصبحت أرض العراق وسماؤه ومياهه مفتوحة أمام التفتيش الدولى فى أى لحظة ودون إعلام السلطات العراقية مسبقاً بما فى ذلك القصور الرئاســـية كما وافق العراق على فتح سمائه بأكملها لطائرات التجسس الأمريكى وأضـــفت الأمم المتحدة الشرعية الدولية على ذلك. فأى مصداقية ستبقى للرئيس بوش فى حربه بعد كل ذلك. فى الاعتقاد أن طارق عزيز كان محقاً عندما قال إن الولايات المتحدة تخشى من إعطاء مزيد من الوقت للمفتشين خشية أن يعلنوا خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل...

وأخـــيراً ويـــبقى القـــول بأن قرار مجلس الأمن بنزع أسلحة العراق كان يتضمن فقرة تشير إلى أن تلك ستكون الخطوة الأولى نحو إخلاء منطقة الشرق الأوســـط بأكملها من أسلحة الدمار الشامل، فهل ترى لهذه الفقرة أثراً؟. لقد بدا واضـــحاً أن مؤتمر القمة العربى والإسلامى قد أخذ الخط وأصدر قراراته التى تمثل مبادئ أخلاقية لإدارة الأزمة والتوجه نحو العقلانية والمنطقية من أن خلو مـــنطقة الشـــرق الأوســـط هـــدف ومطلب استراتيجي يستثنى منه إسرائيل مع ضرورة نزع فتيل الحرب والأخذ بحل سياسى سلمى لتحقيق الاستقرار والأمن ولـــيس الحرب التى تؤدى إلى فوضى وعدم استقرار أمنى للمنطقة، إن التقارب العـــربى الأوروبـــى مثل ركيزة أساسية فى وجود معارضة قوية لقرار الحرب الأمـــريكى/ الـــبريطانى، ولازالت فى حقيبة السياسيين الكثير لإخراجه من هذه

المعـــركة السياســـية المحتدمة بين مدرسة مؤيدة للحرب ومدرسة مؤيدة للسلام حتى بعد غزو العراق.

إن الولايـــات المتحدة الأمريكية أثناء التمهيد السياسي للحرب نهجت منهجا له تداعياته على الموقف الدولي ينحصر فى الآتي :-

- لو فقدت المنظمة الدولية أهميتها ربما يقودها إلى مصير لا يختلف عما حدث لعصـــبة الأمم. وهذا سيكون له آثاره على تفكك المجتمع الدولي الذي كانت تحمـــيه الأمـــم المتحدة وتحدث انقسامات فى المجتمع الدولي تهدد باشتعال حروب أخرى حيث سيزداد التنافس على المصالح دون قيود لاستخدام القوة.
- إن الانقســـام العـــالمى يـــأتى متزامنا مع ضياع حدود الأمن الذى كان يمنع استخدام الأسلحة النووية وما يترتب عليها من انتشار الدمار فى العالم ولن يكون هناك من يستطيع إيقاف نزعة الشر فى استخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل.
- إن اختلاف المعايير فى الأزمات يؤدى إلى ضياع الحقوق والشرعية وتطلق الرغـــبة فى استخدام القوة على أقصى حدود بما لا يمكن من السيطرة على الأزمات. فالعراق وما يتهم به من امتلاك أسلحة الدمار الشامل يأخذ أولوية عـــن مصـــير القضية الفلسطينية ويلقى بها فى ظلال قاتمة مما يؤدى إلى عواقـــب وخيمة تتمثل فى استمرار إبادة شعب ومساندة المعتدى الذى يملك أسلحة دمار شامل ويهدد باستخدامها ويمتلئ غطرسة بقوة تفجر أي محاذير وقيود أمنية على المنطقة.
- إن النوايا الأمريكية من نشر قواتها بهذا الحجم الضخم فى منطقة الخليج ذات الـــثروة البترولـــية ومســـرح العمليات المستقبلية ما بين الولايات المتحدة الأمريكـــية والصـــين ممـــا يعنى دمار المنطقة التى تحوى الطاقة اللازمة للصـــناعات بما يؤدى إلى خلل فى توازنات القوى فى ظل ضياع الاحتكام إلى القانون الدولى.

- إن السلوك الأمريكي من منطق غطرسة القوة لم يعد يبالي بما لأوروبا من أهمية بالغة مستخدما سياسة سلطوية على حلف الناتو ليكون آخر آليات السياسة الأمريكية فى مجابهة الصين ومن أنه لا يعير التفاتا لمصالح أوروبا الغربية وهى الدول المؤسسة لحلف الناتو. وما قد يترتب عليه انقسام ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين. وقد يؤدى إلى إشعال حرب اقتصادية تؤدى إلى تداعيات متزايدة للأمن والاستقرار العالميين.

- ان السلوك الأمريكي ونواياه سيفقد مساندة من دول وإن كان ظاهرها أنها ضعيفة وخاصة الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط – وأنها قد تقبل السياسة الأمريكية للتحكم فى المنطقة وجعلها مسرحا للعمليات – إلا أن هذا الضعف قد يتحول إلى يأس يؤدى إلى انفجارات لحركات مقاومة للوجود الأمريكي يعرض الأهداف الأمريكية لعمليات تدمير أو تهديد ناجمة عن كراهية شديدة للولايات المتحدة الأمريكية ويتحول الضعيف إلى قوة باطشة. وإذا تناست المعارضة الأوروبية والعربية واتحدتا فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وقد يحدث تعاونا مع الصين وروسيا وهذا يعنى تغير القطبية الأمريكية وتغير فى النظام الدولي إلى تعددية قطبية لن تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون القوة الوحيدة الفاعلة فى النظام الدولي بما قد يؤدى إلى عزلتها وانهيار اقتصادها المبني على الجات وفى ذيل هذا الانهيار الأمريكي ستنهار الأمم المتحدة. إن السياسة الأمريكية التى كانت مطبقة فى عهد دلاس وزير خارجيتها فى الخمسينيات: وهل هى سياسة تصلح فى هذا العصر الذى قد يقود إلى فترة جديدة صاعدة آسيوية ممثلة فى الصين واليابان؟.

العمل العسكرى وتحديات المواجهة

إن خطة العمليات التى يمكن أن تحقق الهدف الرئيسى للهجوم، والأوضاع السياسية المترتبة عليها، قد شكلت دائماً عقدة استهداف العراق من جانب

الولايـــات المـــتحدة فالعملية كانت تهدف إلى إسقاط نظام سياسى، وعادة ما لا توجـــد خطـــة يمكـــن التيقن من أنها ستحقق هذا الهدف، أو من حجم الخسائر العســـكرية والسياسية التى قد تسفر عنها، خاصة وأنه لا يمكن التراجع عن هذا الهـــدف إذا مـــا بـــدأت الحرب وإلا اعتبر ذلك هزيمة وهو ما لم تتراجع عنه الولايات المتحدة.

ولا توجـــد جـــدوى حقيقية من محاولة استكشاف ملامح الخطة التى ستنفذ فعـــلاً مـــن بيـــن سيل الخطط التى يتم نشرها، أحياناً فى إطار سياسة مقصودة تهدف إلى الخداع أو إرباك الطرف الآخر أو أمن العملية، ليس فقط لاعتبارات السرية المعتادة، لكن لأن مثل هذه المعارك قد لا تسير أبداً وفق ما يتم التخطيط لهـــا، ســـواء فى بدايتها، فسوف تفرض المواقف الطارئة تعديلات جوهرية فى مســـار الحرب، لكن يمكن الإشارة على بعض الإشكاليات التى سيكون على أى خطة عسكرية أن تتعامل معها:

١ -صعوبة تنفيذ المهمة فالمهمة الأساسية تتمثل فى إسقاط النظام السياسى فى العـــراق، وتتمـــثل المشكلة الأولى فى أنه لا توجد "مفاهيم عملياتية" محددة يمكن من خلالها استهداف النظام السياسى دون تدمير بنية الدولة، وقد تمت الإشارة بالفعل إلى خطة تركز على ضرب قصور الرئاسة ومراكز القيادة، مع تجنب استهداف البنية التحتية، والوحدات العسكرية إذا لزمت مواقعها، لكن لا يوجد ما يضمن عدم اتساع العمليات لتشمل قائمة أهداف إضافية مع الوقـــت والواقـــع أن أساس تلك الخطة هو أن النظام العراقى يشبه "هرماً مقلوبـــاً" إذا تخلخلـــت القمة سوف ينهار، وبالتالي تمت المراهنة على أن مؤسسات النظام (بما فيها القوات المسلحة) قد تغير ولاءها بشكل سريع إذا وضح أن الرئيس العراقى ودائرة القيادة الضيقة حوله قد أصيبت بالشلل، أو تمت تصفيتها.

٢ –مشـــكلة المواجهـــة مـــع الجيش العراقى، فحسب تقديرات تقرير الميزان العسكرى السنوى (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن، تتمثل عناصر القوة العسكرية الرئيسية الحالية.

إنـــه بالـــرغم من أن الجيش العراقى لا يتجاوز نصف حجمه خلال حرب الخليج ١٩٩١، كما أن أغلب وحداته تفتقر إلى المعدات المتطورة وقطع الغيار وبـــرامج الصيانة، إلا أن انتشار وحداته فى أنحاء الدولة، والتسليح الجيد لقوات الحرس الجمهورى فى ظل حرب تعتمد فى الأساس على تدخل عسكرى برى، يمكن أن يحدث خسائر واسعة فى صفوف القوات المهاجمة، ويطيل أمد الحرب خاصة إذا تم استدراج القوات الأمريكية إلى حرب مدن.

وأشارت الخطط العسكرية المنشورة على أنه سيتم التعامل مع هذه المشكلة بأسلوبين: أولهما، عسكرى يرتبط بتوجيه ضربات جوية وصاروخية مكثفة إلى مـــناطق حشـــد وتمركز قوات الحرس الجمهورى لتكبيدها خسائر تخرجها من المعركة مبكراً، أو تؤدى إلى إرهاقها، وثانيها محاولة استمالة تلك القوات، بعدم مهاجمـــة التشكيلات العسكرية التى لا تقوم بنشر وحداتها أو تحريكها، مع قيام "المعارضـــة العراقية" بإجراء اتصالات مع قياداتها لدفعها نحو "تحويل الولاء" والانضـــمام إلـــى المعارضة، أو التمرد ضد النظام، فهناك تصور بأن الجيش العـــراقى لـــن يخـــوض معركة حقيقية (وسوف تحتاج معركة سقوط بغداد إلى دراسة خاصة!!).

كـــان مـــن المحـــتمل أن ردود الأفعال العسكرية للحكومة العراقية سوف تخـــتلف عمـــا قامـــت بـــه خلال حرب الخليج ١٩٩١، إذ أن الحرب المحتملة تهـــدد"حـــياة" القـــيادات العراقية ذاتها، وليس فقط قوات تأمين العناصر القيادية العراقـــية وبالتالي صورت الحملة الإعلامية والنفسية أن القيادات سوف تستخدم كـــل مـــا لديها من قدرات عسكرية بعيداً عن تلك الحسابات التى منعت تحميل الصـــواريخ أرض – أرض بذخائر كيماوية فى الحرب الماضية، فتدفع القيادات السياســـية نحـــو خـــيار الاستسلام أو الموت، وأشارت خطط عمليات الحرب

المحـــتملة إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية كانت تتحسب فى الأساس لاحتمالات اســـتخدام العـــراق أسلحة تدمير شامل كيماوية وبيولوجية، وفى هذا الإطار تم تـــزويد القوات بمعدات الوقاية من تأثيراتها، والتخطيط لشن العملية فى توقيتات زمنية لا تؤدى إلى إرهاق تلك "القوات الثقيلة"، مع ضم القوات الخاصة" إلى قوة عملـــيات الاستخبارات المركزية للقيام بعمليات استطلاع وتدمير سريعة لوسائل إطلاق ومخازن تلك الأسلحة، ووضع أولوية قصوى عند بداية العمليات لقصف أى هـــدف يشـــتبه أنه يرتبط بأسلحة التدمير الشامل، مع تكثيف الحملة الجوية بصورة لاتتيح للقوات العراقية توجيه ضربات مكثفة بتلك الأسلحة.

هكذا، يبدو فى النهاية أن "خطة العمليات" للحرب ضد العراق كان عليها أن تتســـم بدرجة من التعقيد الذى يصعب معه اتخاذ قرار بتنفيذها، لكنها بدت أيضاً وكأنهـــا الحل الوحيد لمعضلات الموقف الراهن، فإذا ما تم التأكد بدرجة مقبولة مـــن أنها يمكن أن تحقق الهدف السياسى للحرب، لن يتم الانتظار طويلاً بعدها، وعلى الأرجح سوف تتغير مواقف كثير من الحلفاء الذين يتصورون أن العملية كلهـــا لن تسفر إلا عن ضربة كبيرة أخرى ضد العراق، دون أن تحقق نتائجها، أو أن ثمن تحقيق تلك النتائج سيكون أكبر مما يمكن احتماله فعلى الرغم من أن الحرب أوسع من أن تترك للجنرالات، إلا أن الجنرالات هم الذين يتحكمون هذه المـــرة – فـــيما يبدو – فى المسارات المحتملة للعبة الخطرة التى مورست بين واشـــنطن وبغـــداد، والتى كان لنجاحها أو فشلها على السواء نتائج ذات طابع استراتيجي على الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط.